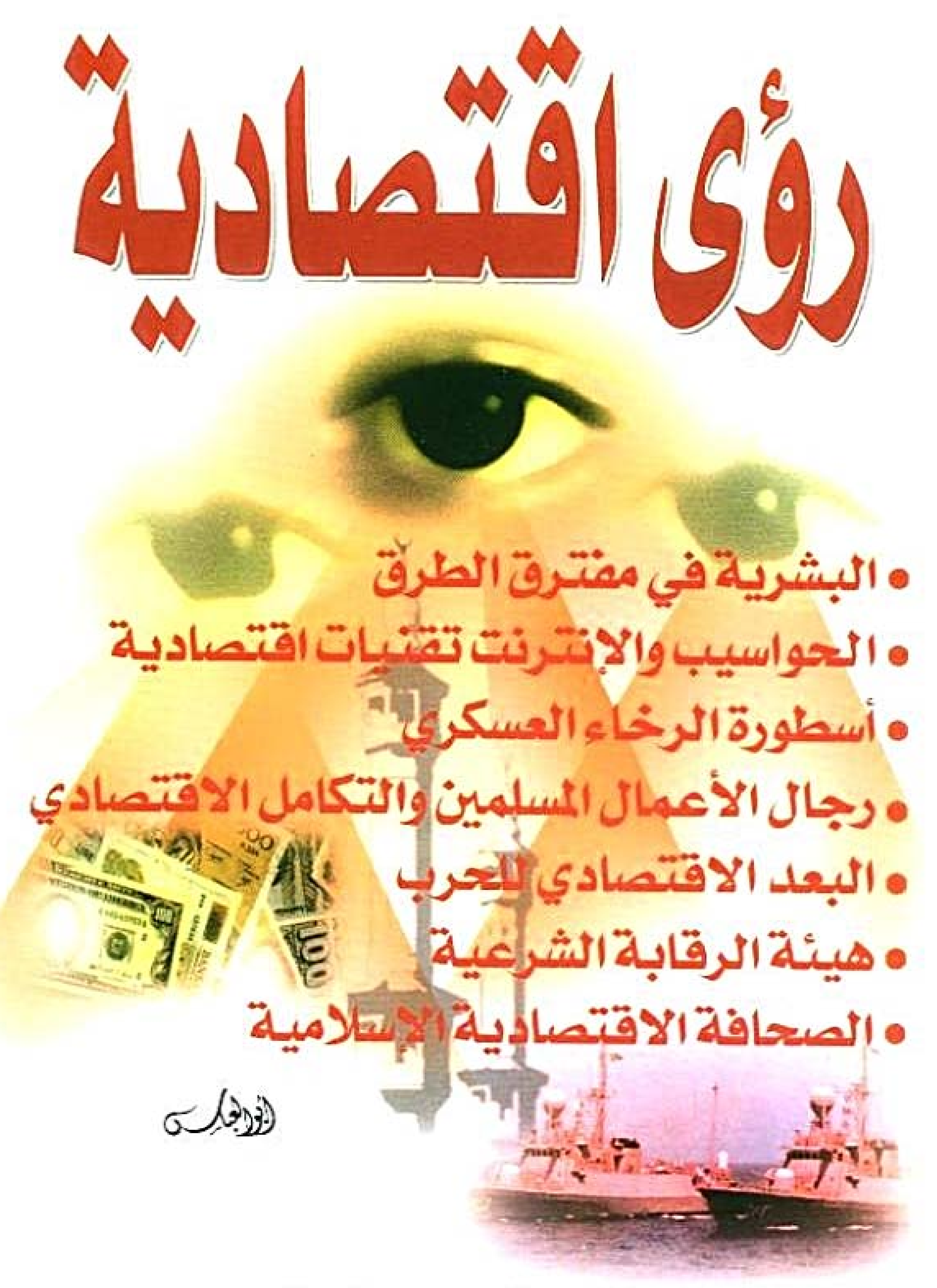


د. زيد بن محمد الرماني

الطبعة الأولى

دار طويق للنشر والتوزيع

رؤى اقتصادية

تأليـــف

دكتور/ زيد بن محمد الرماني
عضو هيئة التدريس
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ح دار طويق للنشر والتوزيع، ١٤٢٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الرماني، زيد بن محمد

رؤى اقتصادية – الرياض.

ردمك: X-٠٤-٨٧٨-٩٩٦٠

١- الاقتصاد الإسلامي أ- العنوان

ديوي ٣٣٠،١٢١ ٢٢/٤١٩٧

رقم الإيداع: ٢٢/٤١٩٧

ردمك: X-٠٤-٨٧٨-٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م

دار طويق للنشر والتوزيع

ص.ب ١٠٢٤٤٨ الرياض ١١٦٧٥

ت: ٢٤٩١٣٧٤-٢٦٠١٧٤٤-٢٤٨٦٦٨٨

بريد إليكتروني E-mail: dartwaiq @ zajil.net

موقعنا على الإنترنت www. dartwaiq.com.

مكتب القاهـــرة

هاتف: ٤٥٩٤٦٧٩ محمول: ٠١٢٢٩٩٦٤٨٣٦

مساكن كورنيش النيل مدخل (٥) شقة (١) روض الفرج

مكتب السودان

الخرطوم – السوق العربي – هاتف: ٧٩٠١٣٤

تم الصف الإلكتروني والإخراج والتصحيح بدار طويق للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

إن الاقتصاد الإسلامي مهم جداً، لكونه يتصل بأحد الجوانب الحيوية للحياة الإنسانية .

ولا عجب، إذا رأينا العلماء والمفكرين شرقاً وغرباً يولونه أهمية خاصة، دراسةً وتحليلاً .

فقد ربط المفكرون الاقتصاديون كثيراً من المشكلات والظواهر التي تعرفها البشرية بدولاب الاقتصاد .

وهذا يجعلنا نؤكد أن العلماء المسلمين مطالبون بتبصير أجيال الأمة الإسلامية بمعالم اقتصادنا الإسلامي .

وإن عدم القيام بهذا الواجب ينتج عنه أسوأ العواقب وعلى رأسها التبعية الفكرية والتقليد الأعمى لمذاهب الغرب .

ولا شك أن دراسة الاقتصاد الإسلامي ينبغي أن تحقق أهدافاً ومقاصد نافعة .

فمن خلال هذه الدراسة يتعرف المتعلم على شتى المذاهب الاقتصادية المعاصرة التي تسود عالمنا .

كما تفيد دراسة الاقتصاد الإسلامي في عملية الرد العلمي الموضوعي على مزاعم الأعداء والمستشرقين والمشككين .

والعجب العجاب أن نرى كتّاباً وأساتذة وفقهاء يختلفون في أصول الاقتصاد الإسلامي ، فبعضهم يردها إلى أحد هذه المذاهب المعاصرة ، إذ يرى أنه اقتصاد زراعي إقطاعي ، وبعضهم الآخر يرى أنه يعتمد في مبادئه وقواعده أصلاً كبيراً ألا وهو الاقتصاد الفردي الحر ، في حين أن طائفة ثالثة ترى أن الاقتصاد في الإسلام يرتكز على الملكية الإشتراكية الجماعية .

إن هذا الإضطراب في التحليل الاقتصادي لا يزول إلاّ بالدراسة المتعمقة لمقومات الاقتصاد الإسلامي وأسسه الشرعية .

ومن المقاصد الجليلة التي تتبين للمتعلم من دراسة الاقتصاد الإسلامي مقصد مهم يتمثل في مدى إتساع الفقه الإسلامي .

إذ كثيراً ما نسمع أن الفقه الإسلامي لا يتجاوز حدود الطهارة والصلاة، وسائر التعبدات، ومسائل الحيض والنفاس، أما الاقتصاد والاجتماع والتعليم والسياسة والإعلام، فهذه ميادين متروكة بداهة لعلوم العصر .

يقول الدكتور عبد الحميد بوزوينة في كتابه الرائع "ثقافة المسلم - دراسة منهجية براجية" : إن هذا محض إفتراء ولدته أسباب شتىء أخطرها : الجهل والتعصب، والحقد، والدوائر الاستعمارية، ومراكز الغزو الفكري .

إن المتعلم ليندهش من خلال التقدم في الدراسة والبحث والتحليل، حيث يكتشف أن للإسلام مذهباً اقتصادياً ونظاماً فريداً يمتاز بالعمق والاتساع والشمول .

وهذا أمر طبعي لأن مبادئ الاقتصاد الإسلامي ربانية المصدر، بينما منطلقات الإتجاهات الاقتصادية بشرية المصدر، محدودة الأهداف، نسبية النتائج.

ثمّ إن النظام الاقتصادي الإسلامي يمتاز إلى جانب الإتساع والشمول والعمق بالمرونة، ذلك أن الأحكام الاجتهادية في المجال الاقتصادي تتبع أحوال العصر، وتنسجم مع ظروف البيئة، وإمكانيات البشر وطاقات الأمم، وفِقْهِ المستجدات والنوازل.

علماً بأن هذه الأحكام الفرعية المتجددة لا تخرج عن نطاق المبادئ العامة، والأصول الكبرى للنظام الاقتصادي الإسلامي.

ومن خلال دراسة الاقتصاد الإسلامي أكثر فأكثر يكتشف الدارس والباحث أن الإسلام قادر على حلّ جميع المشكلات، واستئصال شتى الأزمات التي تنخر في مجتمعاتنا الإسلامية.

إن دراسة الاقتصاد وفق المنظور الإسلامي تفيد أيّما إفادة في فهمنا لكثير من القضايا التاريخية التي شوّه معظمها

أقطاب الفكر الغربي، وسدنة المذاهب الوضعية، لمقاصد وغايات خبيثة.

وإن كان بعض علماء الاقتصاد المعاصرين، ومنهم جاك أوسترى، اعترفوا أخيراً بأن الاقتصاد الإسلامي هو النظام الذي يحقق للإنسان السعادة والكفاية.

إن دراسة الاقتصاد الإسلامي تُبين بوضوح تام أن الإسلام وحده كفيل بإرساء دعائم العدالة الإجتماعية، بل أكثر من ذلك أنه يؤسس مجتمعاً متكافلاً، يسعد فيه العاجز والضعيف، والأرملة والمسكين واليتيم.

لقد أيقن الإنسان المعاصر بعد فَشَلِ النظم الاقتصادية المختلفة أن المخرج والمنقذ هو الاقتصاد الإسلامي.

إذ أن عبودية الإنسان المعاصر للمادة هزَّت كيانه وجوهره، وعكرت صفاء فطرته السليمة، فضلاً عن القيم الروحية والأخلاقية التي لا تستقيم الحياة إلا بها.

والنظام الاقتصادي الإسلامي يتميز بأنه صالح وشامل للحياة والأحياء؛ وذلك لقيمه النبيلة، وأخلاقه السامية، ودقته ومراعاته لأساليب الحياة والناس.

ولا غرو، فإن الاقتصاد في الإسلام فرع أصيل من فروع الشريعة الإسلامية السمحة الشاملة لكل الجوانب المادية والروحية، منهجاً وأخلاقاً، فكل ما اشتملت عليه من عبادات، ومعاملات، وحدود، وفضائل إنما هي وسائل لغاية كبرى، هي توحيد الله تعالى ثم البناء الأخلاقي المتكامل للبشرية، في منهج تشريعي رباني.

إن اقتصادنا الإسلامي اقتصاد فريد في نوعه، عريق في تاريخه، أصيل في ذاته، مستقل في تعاليمه، نسيج وحده، اقتصاد يقوم على تشريع رباني، اقتصاد يقوم على قواعد أساسية، اقتصاد متفرد بخصائص ذاتية.

وصدق الله عزّ وجل القائل سبحانه: ﴿وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾.

المؤلف

د. زيد بن محمد الرماني
ص.ب: ٣٣٦٦٢ الرياض ١١٤٥٨
المملكة العربية السعودية

رؤية اقتصادية أولى :

رسالة الصوم

قال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٨٣ ﴾ (سورة البقرة، الآية: ١٨٣).

أتى شهر رمضان، ونحن غافلون عن الثواب الكثير، ساهون عن الملك الكبير، لا هون عن لباس السندس والحرير، متقاعدون عن اليوم العبوس القمطرير، نائمون عما أتى به محمد البشير النذير، مصرون على الذنوب والعصيان، مقيمون على الآثام والعدوان، متمادون في الجهالة والطغيان، متكلمون بالغيبة والبهتان، قد تمكن من قلوبنا الشيطان، فألقى فيها الغفلة والنسيان .

أتى شهر رمضان ، شهر الرحمة والغفران شهر البّر والإحسان ، شهر مغفرة الدّيان ، شهر العتق من النيران .

قــل لأهل الذنوبِ والآثــــامِ
قابلــوا بالمتــابِ شهرَ الصِّيامِ
إنه في الشــهورِ شــهرٌ جليــلٌ
واجــبٌ حقُه وكيدُ الزِّمـــام

شهر فيه جزيل الثواب ، وهو شهر المتاب ، لياليه أنور من الأيام ، وأيامه مطهرة من دنس الآثام ، وصيامه أفضل الصيام ، وقيامه أجل القيام .

قال أبو الفرج ابن الجوزي رحمه الله في كتابه "بستان الواعظين" عن شهر رمضان : شهر فضل الله به أمة محمد عليه أفضل الصلاة والسلام ، شهرٌ جعله الله مصباح العام ، وواسطة النظام ، وأشرف قواعد الإسلام ، المشرق بنور الصلاة والصيام والقيام .

في شهر رمضان أنزل الله كتابه ، وفتح للتائبين أبوابه ، فلا دعاء فيه إلا مسموع ، ولا عمل إلا مرفوع ،

ولا خير إلا مجموع، شهر السيئات فيه مغفورة، والأعمال الحسنة فيه موفورة، والمساجد معمورة، وقلوب المؤمنين مسرورة.

أين أهلُ القيامِ لله دأباً
بذلوا الجهدَ في رضا الجبارِ
أنتمُ الآنَ في ليالٍ عظامٍ
قدرُها زائدٌ على الأقدارِ

يقول ابن الجوزي رحمه الله : الصيام ينقسم إلى أحد عشر ضرباً، صيام الفرض (صيام شهر رمضان)، وصيام الظهار (كقول الرجل لامرأته أنت عليَّ كظهر أمي)، وصيام النقل (أي الإنتقال من دين إلى دين الإسلام) وصيام الوطء في رمضان (وهو كفارة لمن وقع منه مثل ذلك)، وصيام كفارة اليمين، وصيام فدية الأذى، وصيام التمتع والقِران، وصيام إفساد الحج، وصيام كفارة قتل الصيد، وصيام النوافل، وصيام النذر.

وليحذر المسلم من صيام ستة أيام هي يوم الفطر (عيد الفطر)، ويوم الأضحية (عيد الأضحى)، (وثلاثة أيام بعد أيام التشريق) (ويوم الشك اليوم الذي يشك فيه هل هو من شعبان أم من رمضان) على خلاف بين الفقهاء في بعض هذه الأيام، كما أن بعض العلماء يضيف إلى هذه الأيام أياماً أخرى، مثل يوم الجمعة الذي يكره صيامه منفرداً .

والصوم ثلاثة : صوم الروح وهو قصر الأمل، وصيام العقل وهو مخالفة الهوى، وصوم الجوارح وهو الإمساك عن الطعام والشراب والجماع .

الصومُ جنةُ أقوامٍ من النارِ
والصومُ حصنٌ لمنْ يخشى من النار
والصومُ سترٌ لأهلِ الخيرِ كُلهمُ
الخائفين من الأوزارِ والعارِ
فصام فيه رجالٌ يربحون به
ثوابهم من عظيمِ الشأن غفّار
فأصبحوا في جنان الخلد قد نزلوا
من بين حور وأشجار وأنهار

مَرَّ الحسن البصري رحمه الله بقوم يضحكون فوقف عليهم وقال : إن الله تعالى قد جعل شهر رمضان مضماراً لخلقِه يستبقون فيه بطاعته ، فسبق أقوام ففازوا ، وتخلف أقوام فخابوا ، فالعجب للضاحك اللاعب في اليوم الذي فاز فيه المسارعون وخاب فيه الباطلون .

وقد قيل : ليس في العبادات أفضل من الصيام ، لأنه باب العبادة . وقد جعل الله تبارك وتعالى هذا الشهر العظيم كفارة للذنب العظيم وليس في الذنوب إلا عظيم ، لأننا إنما نعصي بها الرب العظيم . وقد قالوا لا تنظر إلى صِغَرِ ذنبك ولكن انظر إلى من عصيت !! .

والحكمة في فرض شهر رمضان ، أنَّ الله تعالى أمرنا أن نصوم فيه ونجوع ، لأن الجوع ملاك السلامة في باب الأديان والأبدان عند الحكماء والأطباء . فما ملأ ابن آدم وعاءً شراً من بطنه ، والحكمة ملك لا يسكن إلا في بيت خال .

وقد قيل شعراً :

تجـــوّع فإنّ الجوعَ يُورث أهلَه

عـــواقبَ خيرٍ عمّها الدهرُ دائمُ

ولا تكُ ذا بطـــنٍ رغيب وشهوةٍ

فتُصبـــحَ في الدنيا وقلبُك هائمُ

يقــول ابــن الجــوزي رحمــه الله في كتابــه "ريـــاض السـامعين" الله الله عبـاد الله صوّمــوا جوارحكــم عــن المنكرات، واستعملوها في الطاعات، تفوزوا بنعيم الأبد في قرار الجنات، والتمتع بالنظر إلى جبار الأرض والسموات.

وشـــهرُ الصوم شاهدُه علينـــا

بأعمـــالِ القـــبائحِ والذنـــوبِ

فيا ربـــاه عفواً منك والطـــفْ

بفضـــلِكَ للمحيـــّر والكئـــيبِ

وهذا الصـــومُ لا تجعلْـــه صوماً

يُصـــيِّـرُنا إلى نـــار اللـــهيب

فالصوم الشرعي هو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع بنية من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، ولا يخفى على كل لبيب وجه التناسب بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي للصيام.

إن شهر الصوم شهر عظيم، زكيّ مبارك كريم، من أطاع فيه الملك الجبار واتبع فيه السنة والآثار، غفر الله له ما قد سلف من الذنوب والأوزار، وخاصّه برحمته من عذاب النار، ومن عصى فيه الملك الجبار، وخالف القرآن والآثار، وعمل بأعمال الفجار، ولم يوقر شهراً عظمه الإله القهّار، غضب عليه مقدّر الأقدار، ولعنه كل شيء يختلج بالليل والنهار.

قال تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ﴾ البقرة/١٨٥.

وما جعله الله سبحانه وتعالى هدى فلا يكون ضلالة، وما جعله بياناً فلا يكون جهالة، وما ضُعّف فيه الأجر فلا يجعل بطالة.

قيل : سُمي شهر رمضان بهذا الإسم، لشدة الحرّ فيه (يقال أرض رمضاء أي شديدة الإلتهاب لشدة حرارتها)، وقيل أخذ من حرارة الحجارة لما يأخذ القلوب من حرارة الموعظة والفكرة والإعتبار بأمر الآخرة، فسمي رمضان بذلك لأنه يرمض الذنوب أي يحرقها، وقيل سُمي بذلك لأنه شهر يغسل الأبدان غسلاً، ويطهر القلوب تطهيراً . وهو شهر الإيقان، وشهر القرآن، وشهر إغاثة اللهفان، وشهر التوسعة على الضيفان، وشهر تفتح فيه أبواب الجنان، ويصفد فيه كل شيطان، وهو شهر الأمان والضمان .

يقول ابن الجوزي رحمه الله : "شهر رمضان شهر فيه تزهر القناديل، وينزل فيه بالرحمة جبريل، ويتلى فيه التنزيل، ويُسمح فيه للمسافر والعليل .

رمضان للعباد مثل الحرم في أم البلاد، رمضان في الدنيا، مثل الجنان في العقبى : سدر مخضود، وطلح منضود، وظل ممدود، وملكه خلود .

قيل : الشهور الإثنا عشر كمثل أولاد يعقوب عليه السلام، وشهر رمضان بين الشهور كيوسف عليه السلام بين إخواته، فكما أن يوسف أحب الأولاد إلى يعقوب، كذلك رمضان أحب الشهور إلى علام الغيوب .

فهذا شهر رمضان فيه من الرأفة والبركات، والنعمة والخيرات، والعتق من النار، والغفران من الملك القهار، ما يغلب جميع الشهور .

وقد ورد عن رسول الله عليه السلام قوله : " لو يعلم الناس مالهم في شهر رمضان لتمنّوا أن تكون السنة كلها رمضان ..." وقال كذلك "من صام رمضان إيمانا وإحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه" . وقال أيضاً : "إذا دخل شهر رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصفّدت الشياطين" وقال عليه السلام : "إنّ الجنة لتزين من الحول إلى الحول لدخول شهر رمضان"، وقال ﷺ (أتاكم شهر رمضان شهر خير وبركة ...) .

وفي الحديث القدسي قال عليه الصلاة والسلام يقول الله تعالى " ... الصوم لي وأنا أجزي به"، فالله الله والحرمان،

والتمادي في العصيان والرضى في أدياننا بالنقصان، في الشهر الفاضل شهر رمضان .

ثم إن اختصار وجبات الطعام اليومية من ثلاث وجبات إلى وجبتين اثنتين فرصة طيبة لخفض مستوى الاستهلاك، وهي فرصة مواتية لاقتصاداتنا خصوصاً ونحن أمة مستهلكة، أشارت كل الإحصاءات إلى أن أقطارنا كافة تستهلك أكثر من إنتاجها وتستورد أكثر من تصديرها، وما هذا الاستهلاك الزائد دائماً والاستيراد الزائد غالباً إلا عاملان اقتصاديان خطيران تشقى بويلاتهما الموازنات العامة وموازين المدفوعات .

ومن الواضح أن هناك علاقة طردية أصبحت بين شهر رمضان المبارك والاستهلاك المبالَغ فيه، والمرء يدهش من هذا النهم الذي يستشري لدى الناس في هذا الشهر الكريم. فالكل يركض نحو دائرة الاستهلاك، والاستعداد للاستهلاك في رمضان يبدأ مبكراً، ومصحوبا بألوان الدعاية والإعلانات التي تحاصر الأسرة في كل وقت، ومن خلال أكثر من وسيلة .

وبالتالي يكون المرء مهيّأ تماما للوقوع في دائرة الاستهلاك الشره، والتي ليس لها حدودٌ دُنيا أو قصوى، وإنما هي حالة تستوطن الإنسان في شهر رمضان ولا تتركه إلا بعد أن تتجرد جيوبُه وحساباتُه، خاصة أصحاب الدخلِ الثابت والمحدود.

إن خطةً شاملة لمكافحة الشراهة الاستهلاكية أصبحت مطلوبة في رمضان وغير رمضان.

إن الإنفاق البذخي في رمضان أمر لا يمكن أن يتسق مع وضعية مجتمعاتنا الإسلامية، التي في أغلبها مجتمعات نامية تتطلب المحافظة على كل جهد وكل إمكانية من الهدر، وما نصنعه في رمضان هو بكل تأكيد هدر لإمكانات مادية، وهدر لقيم سامية، وهدر لسلوك منزلة القناعة.

إنّ هذه الحالة من شراهة الاستهلاك المتنامية فينا تدل على مدى التخلف السلوكي الذي تعيشه مجتمعاتنا الإسلامية، وتعكس واقع المسافة بين المبدأ والفعل، والتي تتسع يوماً بعد يوم.

إن التأمل من بُعْدٍ لصناديق وأكياس القمامة يؤكد أننا في حاجة إلى ضرورة إعادة النظر في قيمنا الاستهلاكية، وذلك بتعديلها لتصبح قيماً إنتاجية، أو قيماً استهلاكية رشيدة.

والاستهلاك أو تزايد الاستهلاك معناه المزيد من الإعتماد على الخارج، ذلك لأننا لم نصل بَعْدُ إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، أو مستوى معقول لتوفير احتياجاتنا الاستهلاكية اعتماداً على مواردنا وجهودنا الذاتية، وهذا له بُعْدٌ أخطر يتمثل في وجود حالة تبعية غذائية للآخر الذي يمتلك هذه الموارد، ويستطيع أن يتحكم في نوعيتها وجودتها، ووقت إرسالها إلينا.

ومن ثَمَّ، كان للاستهلاك أبعاد خطيرة كثيرة تهدد حياتنا الاقتصادية، وتهدِّد أيضاً أمننا الوطني فهل يكون شهر رمضان فرصةً ومجالاً لإمتلاك إرادة التصدي لحالة الاستهلاك الشرهة التي تنتابنا في هذا الشهر الكريم؟.

لقد درجت أمانينا على اغتنام فرصة الصيام لتقويم الروح بفوائد روحية وتقويم الجسم بفوائد جسمية، فهل

نتعود على إغتنام الفرصة لتقويم اقتصاد الأمة، وهو جسمها وروحها من داء عضال، هو داء الاستهلاك الدائم من غير إنتاج كاف؟!

إن بعض معاني الصوم أنه إمساك عن شهوة البطن، وبالمعنى الاقتصادي هو تخفيض الاستهلاك، أو على الأقل ضبط الاستهلاك.

إن صفة استهلاك المسلم هي الكفاية لا التبذير، وإن منفعته وإشباعه يتحقق ليس فقط بالإشباع المادي، بل من خلال الإشباع الروحي بأداء الواجب نحو المسلمين من مال الله الذي رزقه إياه. وإن منفعته تتحقق حتى من قيامه بواجبه نحو أهله وزوجه وولده. ولذا، يسعى المسلم إلى مرضاة الله تعالى، فيشكر الله على نِعمه، ويحمده كلما وفقه إلى استهلاك شيء من رزق ربه. والمسلم ينفق ماله ليحقق منفعة بسد حاجته، وبلوغ متعته، والكفاية عن الحرام، وتحقيق مرضاة الله، ونيل ثوابه عزّ وجلّ.

إن شهر الصيام فرصة دورية للتعرف على قائمة النفقات الواجبة بالمفهوم الاقتصادي، وعلى قائمة

الإستبعاد النفقي، ثم فرصة لترتيب سُلَّمِ الأولويات، ثم فرصة كذلك للتعرف على مستوى الفائض الممكن .

إن شهر الصوم فرصة لتحقيق ترشيد أفضل، ولتوسيع وعاء الفائض الممكن، ولكن شريطة أن يرتبط بالقاعدة القرآنية الإرشادية المعروفة : (كلوا وأشربوا ولا تسرفوا)، هذه القاعدة ولا شك هي ميدان الترشيد على المستوى الفردي والمستوى العام .

إن شهر رمضان فرصة للقادرين لاستجلاء مشاعر المحتاجين، بما يحدثه الصوم من أثر حقيقي في نفوس القادرين إزاء المحتاجين .

ومما سبق يمكن القول بأن الخصائص الاقتصادية المرتبطة بشهر رمضان هي خصائص كامنة في جوهر الصيام، باعتباره مرتبطاً بقوىً اقتصادية، مثل الاستهلاك والإنفاق والإشباع، ومقدار المنفعة ودرجة الحاجة .

وتحريك هذه الخصائص، وتنشيط فاعليتها هو مهمة البشر، على مستوى الأفراد لضبط استهلاكهم، وعلى

مستوى المؤسسات بتوفير النظم الكفيلة بحسن توجيه الأموال، وحسن توظيف قوتها الاقتصادية .

ثم إن الصوم من أقوى العبادات على تهذيب النفوس والسمو بالأرواح، إذ فيه إعداد للنفوس، وتهيئة لها على تقوى الله ومراقبته .

وفي الصوم تربية على قوة الإرادة، وكبح جماح الشهوات وأنانية النفوس، ليقوى صاحبها على ترك ما يضره من مألوفاته، أكلاً، وشرباً، أو متاعاً .

والصوم ينمي في النفوس رعاية الأمانة، والإخلاص في العمل، وألا يراعي فيه غير وجه الله، دون مداهنة أو مجاملة .

والصوم يمثل ضرباً من ضروب الصبر، الذي هو الثبات في القيام بالواجب في كل شأن من شؤون الحياة .

ثم إن للصوم أسراراً يحسن العلم بها، وتتبين هذه الأسرار من خلال مراتب الصوم الثلاث، وهي: صوم العموم، وصوم الخصوص، وصوم خصوص الخصوص .

فصوم العموم: هو كف البطن والفرج عن قضاء الشهوة .

وصوم الخصوص يعني : كف النظر ، واللسان ، واليد ، والرجل ، والسمع ، والبصر ، وسائر الجوارح عن الآثام . وأما صوم خصوص الخصوص فهو صوم القلب عن الهِمم الدنيئة .

الصوم تربية لروح المسلم وأخلاقه ؛ حتى يشعر الغني بحاجة الفقراء والجوعى ، فيزداد إيمانه بالله ، ويقينه بضرورة آداء حق الفقراء في أمواله ، بل ويزيد على ذلك الحق عندما يشعر بألم الجوع والعطش .

ومن الأسف أن بعض الناس اعتاد على بعض العادات السيئة الدخيلة على شهر رمضان ، والتي تتمثل في طريقة الإنفاق الاستهلاكي ، وهي ليست من الإسلام . فعندما يأتي شهر رمضان نرى أن أغلبيةً من المسلمين يرصدون ميزانية أسرية أكبر بكثير إن لم تكن ضعف الميزانية في الأشهر العادية ، تبدأ بمضاعفة استهلاكها . ويكون النهار صوماً وكسلاً ، والليل طعاماً واستهلاكاً غير عادي .

إن الطعام الزائد في الليل وبإفراط يؤدي إلى فقدان الكثير من تلك الفوائد ، بل قد ينعكس ذلك بشكل سلبي

على صحة الإنسان، فإذا أكل كثيراً في الليل يصبح كسلاناً بسبب تخمّر الطعام في جهازه الهضمي .

والنصيحة التي يمكن أن نوجهها إلى المسلمين هي عدم التفريط وعدم الإفراط في تناول الطعام في ليالي رمضان، والتزام الوسطية والاعتدال، ذلك أن أحد أسباب الكارثة التي حلت بنا اليوم هي البطر والافراط في الاستهلاك، والتبذير والبعد عن الدين القيّم . قال تعالى: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾ (سورة النحل، الآية: ١١٢). وكلنا يعلم قصة قارون كما وردت في القرآن الكريم (القصص / ٧٦-٨٣)، وفرعون وغيرهم الذين جحدوا نعم الله .

فالإسراف والتبذير في الاستهلاك يعتبر سوء استخدام للموارد الاقتصادية، والسلع التي أنعم الله بها على العباد لينتفعوا بها وهو عمل يذمه الإسلام ذماً كبيراً، حيث وصف الله المبذرين بأنهم إخوان الشياطين، لما لهذا العمل

من آثار سيئة لا تقتصر على صاحبها الذي مارس الإسراف بل تمتد لتشمل المجتمع والعالَم .

إن للصوم أبعاداً اقتصادية عظيمة، منها ما يدركها العقل البشري، كأثرِه على صحة الإنسان مثلاً، الثروة البشرية، ومنها ما لا يستطيع العقل البشري إدراكه . فطوبى لمن اقتدى، في صيامه وقيامه بمحمد ﷺ .

إن من واجب المسلم أن يعمل على توفير ما تقوم به الحياة من مأكل، ومشرب، وملبس، ومسكن ... إلخ من الضروريات، لصيانة دِينه، ونفْسه، ونسله، ولحفظ عقله وماله . كما يفترض في المسلم أن يتجنب النزعة الاستهلاكية قدر الإمكان . وإن كان هذا يختلف من شخص لآخر، بحسب يساره المادي، وبقدر زهده في الدنيا ومباهجها، إلا أن هناك حدوداً لذلك على كل حال ينبغي مراعاتها .

إن الإنسان أهمّ بكثير من أي نموذج أو نظرية أو تفسير، هذا ما اكتشفه علماء الاقتصاد أخيراً، فالإنسان هو الذي يقرِّر مستوى رفاههِ ودرجة ثرائه، وكل الأمر متوقف على قراره وسلوكه، فبإمكانه إن أراد أن يكون معتدل

الاستهلاك فيصبح حجم الوفر لديه بما يمكّنه أن يصبح ثرياً، وبإمكانه إنْ كان نَهِمَ الاستهلاك كما هو حال الفرد في أغلب المجتمع الغربي أن يأكل ثروته .

وبعد أن كان علماء الاقتصاد مُصرين على أن الدولة وسياساتها هي العنصر الأهم في العملية الإنتاجية عادوا ليقرروا أن المستهلك والمنتج هم أسيادُ اللُّعبة . فيوم يُربي المجتمع عادات الاستهلاك ويهذبها ويوجهها، فإن عملية ترشيد واسعة ستؤدى إلى إنتفاع هذا المجتمع بخيراته على أكمل وجه .

وهكذا فمفتاح حل الأزمات الحقيقي إنما يكمن في التربية الاستهلاكية، وهو مفهوم حديث نسبياً على المجتمعات الغربية، التي جعلت من الحرية المطلقة بلا ضوابط إلهاً يُعْبَدُ من دون الله . فلقد كان هناك من يعتبر هذا النمط من التربية إعتداءً غير مبرّر على حق المستهلك في أن يستهلك ما يشاء، وقت ما يشاء، وكيفما يشاء . ولكن اكتشفت العديد من المجتمعات أن تدليل المستهلك إلى هذا

الحد باهظ الثمن، وأنها إذا استطاعت أن تلبيه اليوم، فقد لا تستطيع ذلك في الغد.

ولذلك عادت مفردات التدبير والتوفير، وحسن التصرف في المال تشق طريقها إلى الدراسات الاقتصادية الحديثة.

ووجدنا من الاقتصاديين من يقول: لقد تحدثنا كثيراً عن قوانين الاقتصاد، ورسمنا المزيد من المنحنيات والمعادلات، ولكننا نسينا المتغير الأكبر الذي يقرّر صلاحية أو عدم صلاحية كل ما تحدثنا عنه وتوقعناه وهو الإنسان.

إن رمضان هو محاولة لصياغة نمط استهلاكي رشيد، وعملية تدريب مكثّفة تستغرق شهراً واحداً تفهم الإنسان أن بإمكانه أن يعيش بإلغاء استهلاك بعض المفِردات في حياته اليومية، ولساعات طويلة كل يوم. وإنه محاولة تربوية لكسر "النهم الاستهلاكي" الذي أجمعَ علماء النفْس المعاصرون أنه حالة مرضية، وأن مجال علاجه في علم النفس وليس في علم الاقتصاد. وإن كان يصيب بتأثيراته أوضاع الاقتصاد وأحواله.

إن رمضان مناسبة للمسلمين ليتذكروا بأن الجسد والعقل يعملان بكفاءة تامة خلال ساعات الصوم، وإن إمكان تحمّل الجوع والعطش لفترات طويلة، والبقاء في حالة ذهنية أكثر صفاءً وحالة جسدية أكثر انتعاشاً وخفة، أمرٌ وارد ومشاهد.

وهذا الاكتشافُ الذي يتكرر مع كل قدوم للشهر المبارك هو الخلاص من الوقوع في الديانة الاستهلاكية التي أصُيبت بها بعض المجتمعات، والتي أصبح فيها السوبر ماركت هي أماكن عبادتها الجديدة، على حد تعبير الدكتور جمال حمدان في مؤلفه "مصر .. دراسة في عبقرية المكان" .

وفي الختام نود أن نؤكد حقيقة مُسلَّمةً أنه لابدّ من بناء الإنسان المستهلك باعتدال .

رؤية اقتصادية ثانية :

رسالة الحج

العبادات في الإسلام ليست مجرد مظاهر وشعائر يؤديها المسلم لمجرد أنها مفروضة عليه من ربّه فحسب، فليس عليه إلا الإذعان والخضوع والامتثال لأوامر الله وإظهار العبودية له، ولكن العبادات أيضاً، وهي جانب مهم من جوانب الإسلام، تحمل في حقيقتها معان كثيرة، وأخلاقيات حسنة، وفوائد اجتماعية كريمة ومتعددة، تعود على المسلم والمجتمع بالخير الكثير.

والحج موسم ومؤتمر، الحج موسم تجارة، وموسم عبادة، والحج مؤتمر اجتماعٍ وتعرُّفٍ، ومؤتمر تنسيق وتعاون وهو الفريضة التي تلتقي فيها الدنيا والآخرة، كما تلتقي فيها ذكريات العقيدة القريبة والبعيدة. أصحاب السلع والتجارة يجدون في موسم الحج سوقاً رائجة، حيث

تُجبى إلى البلد الحرام ثمرات كل شئ من أطراف الأرض، ويقدم الحجيج من كل فجّ ومن كل قطر، ومعهم من خيرات بلادهم ما تفرق في أرجاء الأرض في شتى المواسم، يتجمع كله في البلد الحرام في موسم واحد، فهو موسم تجارة ومعرض نتاج، وسوق عالمية تقام في كل عام. وهو موسم عبادة تصفو فيه الأرواح، وهي تستشعر قربها من الله في بيته الحرام.

والحج بعد ذلك كله، مؤتمر جامع للمسلمين قاطبة، مؤتمر يجدون فيه أصلهم العريق الضارب في أعماق الزمن منذ أبيهم إبراهيم الخليل عليه السلام.

حكمة مشروعية الحجّ :

لاشك أن الله سبحانه بحكمته وعظمته اختار منذ خلق الإنسان هذا المكان الطيب الطاهر في مكة المكرمة ليشرفه بخصوصية لم يفز بشرفها أي مكان في العالم، حين اختصه بأن يكون مقراً لبيت الله الحرام، ومحلاً لالتقاء وتجمع المسلمين والمسلمات من كل بقاع الدنيا، مِنَ الذين مَنَّ الله

عليهم فوهبهم الاستطاعة التي تؤهلهم لشرف تلبية نداء الله فيقصدون هذا البيت العتيق .

لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴿٩٦﴾ فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَالَمِينَ ﴿٩٧﴾ ﴾ (سورة آل عمران، الآيتان: ٩٦، ٩٧).

ونحن إذ نبتدر هذا القول الحكيم في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ ﴾ نطمئن معه إلى قول مَنْ قال بأن أول من بنى هذا البيت هم ملائكة الرحمن ، ذلك لأن لفظ (الناس) يطلق على آدم وذريته ، ومعنى ذلك أن هذا البيت العتيق وضع قبل أو مع أول الناس في الأرض وهو آدم عليه السلام .

وقيل إن هذه الآية جاءت رداً من الله على اليهود، حين قالوا أن بيت المقدس أفضل وأعظم من الكعبة، لكونه في الأرض المقدسة ومهبط الأنبياء.

فَبَيَّنَ الله سبحانه بهذه الآية أن البيت الحرام بمكة المكرمة (البيت العتيق)، منبهاً لهم وللناس جميعاً بأن هذا أول بيت وضع للناس، وأشرف بيت جعل للعبادة ﴿ هُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾..

في ظلال قوله تعالى : ﴿ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ١٩٧ ﴾ (سورة البقرة، الآية: ١٩٧).

يقول القرطبي رحمه الله في كتابه "الجامع لأحكام القرآن" : قوله سبحانه " وَتَزَوَّدُوا " أمر باتخاذ الزاد. قال ابن عمر وعكرمة ومجاهد وقتادة وابن زيد: نزلت الآية في طائفة من العرب كانت تجيء إلى الحج بلا زاد، ويقول بعضهم : كيف نحج بيت الله ولا يطعمنا؟، فكانوا يبقون عالة على الناس، فنُهوا عن ذلك وأُمروا بالزاد" .

وقال ابن العربي : أمَرَ الله تعالى بالتزوّد لمن كان له مال ومن لم يكن له مال ، فقد خاطب الله أهل الأموال الذين كانوا يتركون أموالهم ويخرجون بغير زاد ويقولون نحن المتوكلون ، ثبت عن ابن عباس رضي الله عنه ، أن هذه الآية نزلت في ناس من اليمن كانوا يحجون بغير زاد ويقولون نحن متوكلون بحج بيت الله ، أفلا يطعمنا؟ فيتوصلون بالناس وربما ظلموا وغصبوا فأمروا بالتزود وألا يظلموا ويكونوا كلاً على الناس .

يقول أبو حيان في كتابه "البحر المحيط" : فعلى ماروي من سبب النزول لهذه الآية ، يكون أمراً بالتزود في الأسفار الدنيوية ، والذي يدل عليه سياق ما قبل هذا الأمر وما بعده ، وقيل : إن الأمر بالتزود هنا هو بتحصيل الأعمال الصالحة التي تكون للحاج كالزاد إلى سفره للآخرة .

وقيل : أُمِرَ بالتزود لسفر العبادة والمعاش ، وزاده الطعام والشراب والمركب والمال ، وبالتزود لسفر المعاد ، وزاده التقوى تقوى الله تعالى .

فنخلص من هذا كله إلى ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه أمر بالتزود في أسفار الدنيا .

الثاني : أنه أمر بالتزود لسفر الآخرة .

الثالث : أنه أمر بالتزود في السفرين، وهو الذي نختاره.

ويستفاد من هذه الآية أمور ، منها :

١- أن يكون زادنا إلى الآخرة اتقاء القبائح ، فإن ذلك خير الزاد ، فليس السفر من الدنيا بأهون من السفر في الدنيا ، وهذا لابدّ له من زاد ، فكذا ذلك بل يزداد. وإذا كان زاد الدنيا يُخلِّص من عذاب متقطِّع موهوم ، فإن زاد الآخرة يُنجي من عذاب أبدي معلوم .

٢- إن في الآية ما يدل على أن القادر على استصحاب الزاد في السفر إذا لم يستصحب عاصٍ لله في ذلك ، إذ فيه إبطالٌ لحكمة الله تعالى ، ودفع الوسائط والروابط التي عليها تدور المناجح ، وبها تنتظم المصالح .

٣- إن في الآية دعوةً إلى التزود في رحلة الحج بزاد الجسد وزاد الروح ، فقد جاء التوجيه إلى الزاد بنوعيه ، مع

الإيحاء بالتقوى في تعبيرٍ عام دائم الإيحاء، والتقوى زاد القلوب والأرواح .

في ظلال قوله تعالى : ﴿ لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡۚ ﴾ (سورة البقرة، الآية: ١٩٨).

سبب نزول هذه الآية ماروواه البخاري عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : كان ذو المجاز وعكاظ متجر الناس في الجاهلية، فلما جاء الإسلام كأنهم كرهوا ذلك حتى نزلت الآية .

قال أبو حيان - رحمه الله - : "سبب نزول هذه الآية أن العرب تحرجوا لما جاء الإسلام أن يحضروا أسواق الجاهلية، كعكاظ وذي المجاز ومجّنة، فأباح الله لهم ذلك، قاله ابن عمر وابن عباس ومجاهد وعطاء .

ولقد ذكر المفسرون في تفسير قوله سبحانه : ﴿ أَن تَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡۚ ﴾ وجهين :

الأول : المراد هو التجارة .

الثاني : المراد أن يبتغي الإنسان حال كونه حاجاً أعمالاً أخرى تكون موجبة لاستحقاق فضل الله ورحمته، مثل إعانة الضعيف، وإغاثة الملهوف، وإطعام الجائع .

ويستفاد من هذه الآية أمور، منها :

١- أنه من الممكن أن تقاس التجارة على سائر المباحات، من الطيب، والمباشرة، والاصطياد، لكونها محظورة على المحرم، فلدفع هذه الشبهة نزلت : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ ﴾ : أي في أن تطلبوا ﴿ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ عطاءً منه وتفضلاً، أو زيادة في الرزق بسبب التجارة والربح بها .

٢- أن في الآية إشارة إلى أن ما يبتغيه الحاج من فضل الله، مما يعينه على قضاء حقه، ويكون فيه نصيب للمسلمين أو قوة للدين فهو محمود، وما يطلبه لإستبقاء حظه أو لما فيه نصيب نفسه فهو معلول .

٣- أن الشبهة كانت حاصلة في حرفة التجارة في الحج من وجوه منها : أن الله سبحانه منع الجدال ، وفي التجارة جدال ، وأن التجارة كانت محرمة وقت الحج في دين أهل الجاهلية .. قال القرطبي رحمه الله : "لما أمر الله سبحانه بتنزيه الحج عن الرفث والفسوق والجدال رخصّ في التجارة ، وهي من فضل الله المراد به في قوله "أن تبتغوا فضلاً من ربكم" .

٤- نزلت إباحة البيع والشراء والكراء في الحج ، وسماها الله سبحانه ابتغاءً من فضله ، ليشعر من يزاولها أنه يبتغي من فضل الله ، حين يتجر ، وحين يعمل بأجر ، وحين يطلب أسباب الرزق ، أنه لا يرزق نفسه بعمله ، وإنما يطلب من فضل الله فيعطيه الله . فأحرى ألاّ ينسى هذه الحقيقة .

٥- أنه متى ما استقر في قلب الحاج إحساس بأنه يبتغي من فضل الله ، وأنه ينال من هذا الفضل حين يكسب ، وحين يحصل على رزقه من وراء الأسباب التي يتخذها

للإرتزاق، فهو إذاً في حالة عبادة لله، لا تتنافى مع عبادة الحج، في الإتجاه إلى الله .

في ظلال قوله تعالى : ﴿ لِّيَشْهَدُواْ مَنَٰفِعَ لَهُمْ ...﴾ (الحج:٢٨).

في هذه الآية مسائل، أهمها :

الأولى :

أنه تعالى لما أمر بالحج في قوله: ﴿ وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ ﴾ ذكر حكمة ذلك الأمر في قوله: ﴿ لِّيَشْهَدُواْ مَنَٰفِعَ لَهُمْ ...﴾ واختلفوا فيها، فبعضهم حملها على منافع الدنيا، وهي أن يتجر في أيام الحج، وبعضهم حملها على منافع الآخرة وهي العفو والمغفرة، وبعضهم حملها على الأمرين جميعا، وهو الأولى.

الثانية:

إنما نكّر المنافع ؛ لأنه أراد منافع مختصة بهذه العبادة، دينية ودنيوية، لا توجد في غيرها من العبادات.

يقول ابن الجوزي - رحمه الله - في كتابه "زاد المسير". والأصح مَنْ حملها على منافع الدارين جميعاً؛ لأنه لا يكون القصد للتجارة خاصة، وإنما الأصل قصد الحج، والتجارة تبع .

يقول الخطيب في كتابه "التفسير القرآني" : والمنافع التي يشهدها الوافدون إلى بيت الله الحرام كثيرة متنوعة، تختلف حظوظ الناس منها . فهناك منافع روحية تفيض من جلال المكان وروعته وبركته، وذلك بما يغشى الروح من هذا الحشر العظيم، الذي حُشر فيه الناس على هيئة واحدة في ملابس الإحرام مجردين من متاع الدنيا، ومالبسوا فيها من جاه وسلطان . ولقد أحسن النسفي رحمه الله في تصوير هذه الفريضة، وفي عقد شَبَهٍ بينها وبين الحياة الآخرة، حيث يقول : فالحاج إذا دخل البادية، لا يتكل فيها إلا على عتاده، ولا يأكل إلا من زاده، فكذا المرء إذا خرج من شاطئ الحياة، وركب بحر الوفاة، لا ينفع وحدته إلا ما سعى في معاشه لمعاده، ولا يؤنس وحشته إلا ماكان يأنس به من أوراده .

وهناك منافع اقتصادية بجانب المنافع الروحية، ومن هذه المنافع :

١- يُعَدُّ الحج مؤتمراً إسلامياً لحل مشكلات المسلمين الاقتصادية، حيث يفد إلى الأماكن المقدسة ملايين المسلمين من شتى بقاع العالَم، منهم العلماء المتخصصون في مجال الاقتصاد، فيكون ذلك فرصة طيبة لعقد المؤتمرات، والندوات، والحلقات الدراسية لمناقشة مشكلات المسلمين الاقتصادية في سبيل الوصول إلى التكامل والتنسيق الاقتصادي بين الدول الإسلامية .

٢- في الحج رواج اقتصادي للمسلمين، إذ يتسم موسم الحج بالرواج الاقتصادي لما يتطلبه من سلع وخدمات لازمة لآداء مناسك الحج، فكم من ملايين الريالات تنفق على وسائل الإنتقال، وشراء المأكولات والمشروبات، والملابس، والإقامة، والذبائح .

٣- في الحج دعوة إلى تطبيق الاقتصاد الإسلامي، إذ في الحج دعوة لتطهير المعاملات بين الناس من الخبائث

والموبقات، من ربا، وإحتكار، وغش، وتدليس، وغرر، وجهالة، وأكل لأموال الناس بالباطل. كما أن الحاج عليه أن يتجنب الإسراف والتبذير والإنفاق الترفي . فالحج دعوة صادقة لتطبيق الاقتصاد الإسلامي على مستوى الدول الإسلامية .

٤- منافع البدن والذبائح للفقراء والمساكين والمحتاجين في داخل الأماكن المقدسة وخارجها .

٥- منافع التجارات والعمل وكسب المعيشة في أيام الحج، حيثُ أباح الله سبحانه وتعالى ذلك، ولكن لا يكون القصد والمطلب الرئيسي هو التجارة ...

المدلول الاقتصادي للحج :

في الحج مدلول اقتصادي كبير، ذلكم أنه فرصة للكسب المادي الشرعي، والكسب الأخروي، فهو عبادة مالية وبدنية وثوابهما جميعاً في الآخرة .

إن الحج مؤتمر إسلامي كبير تلتقي فيه الخبرات العالمية الإسلامية صناعٌ، وتجارٌ، ومهنيون، وبجميع

التخصصات، وبهذا ننتهز فرصة الحج، لا لهذا الغرض فحسب، بل تكون تابعة غير مقصودة، ولكنها في الواقع فرصة للدول الإسلامية ولأبنائها، حيث نمو العلاقات الاقتصادية بين المسلمين، إذ يناقشون مشكلات الأمن الغذائي، ومشكلات الاقتصاد بصفة عامة.

في الحج دورة تجارية جيدة، وموسم لازدهار الاقتصاد الإسلامي من جديد.

وفي الحج انتعاش للمصانع، حيث يستهلك الحاج في كل ساعة من ساعات الموسم، فتدور المصانع، ويكثر الطلب، وبالتالي يزيد العَرض، فتصبح للتجارة معنى جديداً في هذه المشاعر المقدسة.

وفي الحج لقاء بين رجال الأعمال، وتعرف على منتجات كل البلاد الإسلامية، حيث تنقل هذه المنتجات من شتى البلاد إلى مشاعر الحج، فيعرف الحاج والتاجر ما تنتجه البلدان الإسلامية، ويطلع التاجر عن كثب على المنتجين أنفسهم والمسؤولين، وتدور بينه وبينهم الأحاديث

التي تنفع الاقتصاد بعد الحج ، ويكون هذا سبباً في ازدهار التجارة ونشاطها .

إن على التاجر أن يلتزم بآداب التجارة في الإسلام ، ولا سيما وهذا فرض عين عليه في هذه المشاعر والمواقف ، وليعلم أن الجالب مرزوق والمحتكر ملعون ، وليعلم أن له الأجر من الله حيث قرّب للحجاج ما يحتاجون إليه وجعله تحت سمعهم وبصرهم ، وهو في هذا يسهم في قضاء حاجة المسلمين فيقضي الله حاجته ، فإن اصطحب الحاج هذه المعاني السامية في تجارته في الحج فإنه ضمن - إن شاء الله - أن يكون مع الذين أنعم الله عليهم .

الهدي ـ مشكلةٌ وحَلٌّ :

الهدي : يطلق على الحيوان الذي يسوقه الحاج أو المعتمر هدية لأهل الحرم ، من غير سبب موجب ، ويطلق على ما وجب على الحاج أو المعتمر بسبب موجب كترك واجب أو فعل شيء محظور ، أو كالإحصار والتمتع ، وهذا هو المراد في قوله تعالى : ﴿ وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ

ٱللَّهِ لَكُمۡ فِيهَا خَيۡرٞ ﴾ (سورة الحج، الآية: ٣٦). يقول القرطبي رحمه الله : وسميت هدياً ، لأن منها ما يهدى إلى بيت الله.

إن شراء الهدي والتقرب به إلى الله سبحانه ، يُعَدُّ من أوضح أدلة التضحية بالمال ، وهو تعبير صادق على اقتران القيم التعبدية الروحية بالقيم الاقتصادية المادية في شعيرة الحج .

ولكن تكدس لحوم الهدي في منى مثلا أيام النحر الثلاثة ، يُعَدُّ مشكلة تحتاج إلى حلّ ، حيث هي عرضة للتعفن والتلف ، ومن ثم إلقاؤها إلى الحيوانات أو التصرف غير الاقتصادي الذي لا يفيد المسلمين ، ويضّر بهم وبفقرائهم ومساكينهم ، وبالمستحقين .

ولذلك ، طُرحت بعض الحلول للخروج من هذه المشكلة بحل سليم ، يساعد في الإفادة من لحوم الهدي. وفي هذا الصدد يمكن أن نقدّم بعض التوصيات والتوجيهات للمساهمة في حل هذه المشكلة ، ومن ذلك :

١ - تأسيس مؤسسة اقتصادية إسلامية تتولى هذه اللحوم وتصنيعها، وحفظها، في معلبات، وإرسالها إلى مستحقيها من المسلمين في بلاد العالَم الإسلامي.

٢ - تولي حكومة المملكة العربية السعودية إنشاء ثلاجات كبيرة لحفظ هذه اللحوم بعد تنظيفها، ثم تصديرها إلى الفقراء والمساكين والمجاهدين والمستحقين.

٣ - تعليم الحجاج أحكام الهدي، والتي منها أن الحاج المفْرِدَ لا ذَبْحَ عليه، بل القارن والمتمتع فقط، ومن ثَمَّ يجوز للمُفْرِدِ أن يتصدق بقيمة الذبيحة، كما أنه يجوز أن يكون الذبح في منى ومكة أيضا، وأصلُ ذلك حديث "إن منى كلها منحر، وإن مكة وفجاجها منحر ...".

٤ - تكوين جمعية خيرية إسلامية تتولى مهمة الإشراف على جمع وتوزيع وتصدير لحوم الهدي للمحتاجين والفقراء والمساكين.

وتجـدر الإشـارة إلى أن حكومـة المملكـة العربيـة السـعودية تسـير بخطـى متئـدة، وخطـوات ثابتـة، وصولاً إلى أنجع الحلـول وأفضـل السـبل للإفـادة مـن هـذه اللحـوم، وقـد قـامت بتوزيـع وتصديـر لحـوم الـهدي في السـنوات الماضيـة إلى البـلاد الإسـلامية المحتاجة، وإلى المجاهدين والمستحقين في بقاع العـالم الإسلامي .

فلنستفدْ من هؤلاء :

يعيش العالم الإسلامي اليوم في مرحلة هامة من مراحل أيامه الفاضلة ألا وهو موسم الحج، والذي يعود على المسلمين. ففي كل عام يحج أناس جدد ومسلمون لم يسبق لهم الحج، يحجون، وفي حجهم تعليم لهم وتربية، جاءوا من بلاد بعيدة ومن كل فج عميق، ليشهدوا منافع لهم، جاءوا ليكتسبوا رضى الله جلّ وعلا وهم في أمن وطمأنينة . وهذه الفئة المؤمنة الصادقة، والتي منها شباب ذووا خبرةٍ وثقافةٍ علمية وتقنية، ولهم اطلاع واسع على بلادهم وما جاورها .

إذاً لِمَ لا نستفيد من مَقْدم هؤلاء في مجال الإعلام الإسلامي؟. إن على صحافتنا وهي بحمد الله تشارك في الحج بكل ما تملك من إمكانات مادية وبشرية أن تجعل من الحج فرصة طيبة لمعرفة العالم الإسلامي، والتعريف به في صحافتنا وعلى صعيد واسع. وينبغي أن تكثف جهودها في الإلتقاء بالشخصيات ذوي الثقافات المتعددة والمتخصصة؛ لأن في الحجاج أساتذة جامعات، ورؤساء أكاديميات،

وأمناء مكتبات، ومُدراء معاهد متخصصة، ومسؤولين عن روافد الفكر في بلادهم، كل هؤلاء حقيقٌ بنا أن نرى ما عندهم فننقله إلى العالم الإسلامي عبر إعلامنا وصحافتنا، فنضيف رصيداً جديداً للصحافة، ويجري الإعلام بماء جديد، يجمعهم كلمة واحدة هي لا إله إلا الله.

إن العالم الإسلامي وهو يشعر بالوحدة والعزلة ليسره أن يسهم في كل مكان بالتعريف، بأرضه، بجبله، وبسهله، بكل بقعة منه على هذه المعمورة.

ولعلّ هذه الفكرة تكون سهلة التنفيذ، أما مصادر المعرفة للصحفيين فإنها متوفرة، فمن الحجاج أنفسهم، ومن الأماكن التي تحتفظ بأسماء الحجاج، وخاصة المطوفين، وجهات أخرى، كلها أعتقد على استعداد لأنْ تجعلَ من موسم الحج مائدة فكرية للقارئ المسلم في بلادنا.

رؤية اقتصادية ثالثة :

رجال الأعمال المسلمين والتكامل الاقتصادي المشترك

يعيش العالَم المعاصر عصر التكتلات الاقتصادية الكبيرة، وهذا ما يدعونا إلى التفكير بجدية في ضرورة إقامة تعاون اقتصادي، وتكامل اقتصادي يجمع عالَمنا الإسلامي.

فالتعاون الاقتصادي طريق إلى التنمية الاقتصادية وهو مطلب شرعي، إذ على المسلمين أن يقوموا به ويعملوا على تحقيقه وفق الموارد المتاحة، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، يقول عزّ وجل ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ﴾ (سورة المائدة، الآية: ٢). ويقول سبحانه وتعالى: ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾ (سورة الأنفال، الآية: ٦٠).

ومن المعلوم أن التعاون الاقتصادي يُعَدُّ أحد صور التعاون المطلوب شرعاً، فالقوة الاقتصادية مثلاً لا تبنى إلا على أساس اقتصادي متين.

ويُعَدُّ التكامل نوعاً من التعاون الاقتصادي، إلا أنه أعمق في أساليبه ودرجته، إذ يشير التكامل إلى عملية توحيد الدول للوصول بها إلى وحدة واحدة.

وبعض الاقتصاديين يرى أن كافة مظاهر التعاون في مجال التنمية الاقتصادية يمكن أن تسمى تعاون أو تكامل أو تكتل، على أساس أنها بمعنىً واحد.

بَيْدَ أنَّ التكامل الاقتصادي يعرف على أنه تنسيق يقوم وفق معايير معينة منها، إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية للدول.

وتتمثل مراحل هذا التكامل فيما يلي : منطقة التجارة الحرة، فالإتحاد الجمركي، فالسوق المشتركة، ثم الإتحاد الاقتصادي، ثم الإتحاد الكامل، حيث يتم إلغاء القيود الجمركية بين الدول الأعضاء، وتوحد التعرفة

الجمركية، وتلغى القيود على انتقال عناصر الإنتاج وتوحد السياسات الاقتصادية .

أما العالم الإسلامي فهو يتميز بالامتداد الجغرافي الواسع، وإطلالته على معظم بحار العالم ومحيطاته، وله اتصال بالغرب من خلال المحيط الأطلسي، وكذا بالشرق من خلال المحيط الهادي، وأيضاً بالجنوب من خلال المحيط الهندي . ويوجد بالعالم الإسلامي أهم المضايق العالمية مثل مضيق باب المندب، ومضيق جبل طارق، ومضيق البوسفور والدردنيل . كما أن العالَم الإسلامي تتعدد مظاهره المناخية وتتنوع . ولذا، فالعالم الإسلامي يمتد على مساحة جغرافية واسعة . وينتج العالم الإسلامي الكثير من الحاصلات الزراعية، ويوجد به الكثير من المعادن، مما جعل العالم الإسلامي متميّزاً من ناحية الأهمية الاقتصادية.

أما المسلمون، فهم يتوزعون على القارات الخمس، ولكن الغالبية العظمى منهم تتركز في قارتي آسيا وأفريقيا،

وحسب آخر الإحصاءات فإن تعداد سكان العالم الإسلامي ربما وصل إلى حوالي مليار نسمة.

ووفقاً لبعض الإحصاءات العالمية فإن العالم الإسلامي ينتج ٧٠٪ من بترول العالم، وينتج طاقة كهربائية لا تقل عن تلك النسبة، و ٦٨٪ من القطن الخام، و ١٠٠٪ من المطاط الطبيعي، و ٤٠٪ من خام الحديد، و ٦٤٫٥٪ من البوكسيت، و ٤٨٪ من النحاس، و ٨٩٪ من المنجنيز، و ٩٢٪ من الكروم، و ٣٦٪ من الفوسفات، و ٩٣٪ من القصدير.

كل هذه الإمتيازات للعالَم الإسلامي، وهذا العدد من السكان، وهذه الرقعة المساحية البالغة ٢٥ مليون كم٢، تستدعي ضرورة إقامة نوع معيّن من التكامل أو الإتحاد أو التعاون أو التكتل أو المناطق المشتركة.

وحقيقة الأمر، فإنّ التكتل الاقتصادي للعالم الإسلامي مازال غائباً، على الرغم من بعض الإتفاقيات التي تمت من خلال الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرهما، مثل: إتفاقية الوحدة الاقتصادية بين

دول الجامعة العربية، وإتفاقية السوق العربية المشتركة، واتفاقية التعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي .

إلا أنّ هذه الإتفاقيات لم توضع بعد موضع التنفيذ، والدليل على ذلك غياب التنسيق، إضافة إلى ضعف التعامل التجاري بين البلاد العربية ومحدودية حجمه، وغير ذلك، مما يؤكد غياب التكامل الاقتصادي للعالَم الإسلامي حتى الآن، وإن كانت المحاولات التي يقوم بها مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع، وصندوق التضامن الإسلامي وغيرها، تبشّر بخير إن شاء الله في المستقبل القريب .

إن التكامل الاقتصادي للعالَم الإسلامي له إيجابياته، إذ يهيئ للعالم الإسلامي سوقاً متسعة، بل إن العالم الإسلامي يصبح أكبر سوق على مستوى العالم، ومن المعلوم أن الصناعات تحتاج إلى سوق واسعة حتى يكون إنتاجها اقتصادياً .

فالتكامل الاقتصادي للعالَم الإسلامي ينبغي أن يستهدف الدعوة إلى الوحدة الإسلامية وتدعيمها كهدف ديني، وكذا المساهمة في التقدم الاقتصادي للعالم الإسلامي والقضاء على تبعية العالَم الإسلامي، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي للمسلمين كهدف اقتصادي.

إن التكامل الاقتصادي للعالَم الإسلامي يستمد مشروعيته من دعوة الإسلام للمسلمين للتعاون والوحدة والأخوة حتى في مجالات النشاط الاقتصادي، وجوانب الحياة الاقتصادية. ومن المتفق عليه بين الفقهاء، هو حرية التجارة بين الأقاليم الإسلامية كما أشارت إلى ذلك أحاديث كثيرة، منها " لا يدخل الجنة صاحب مكس" مما يعني منع فرض رسوم جمركية على تجارة المسلمين حيث لا مبرّر لذلك، إذ أنّ مال المسلم سوف يخضع لالتزامٍ مالي رئيسي وهو الزكاة، وفرض المكس أو الرسوم الجمركية يعني تكرار الإلتزام المالي على مال المسلم.

وختاماً، فمن الأمور اللازمة لإقامة تعاون اقتصادي، أو تكامل اقتصادي للعالم الإسلامي :

١ - تزامن التنسيق السياسي مع التكامل الاقتصادي .

٢ - زيادة حجم التعامل التجاري بين البلاد الإسلامية .

٣ - إزالة العوائق أمام انتقال عناصر الإنتاج .

٤ - تخفيف القيود التجارية وإلغاء القيود الجمركية .

٥ - توحيد السياسات الاقتصادية وكذا القرار السياسي المشترك .

٦ - إنشاء سلطة عليا للمتابعة والتقويم .

ومن أجل زيادة حجم التبادل التجاري وتنمية هذا التبادل ينبغي إيجاد مجلس اقتصادي أعلى، وتوحيد السياسات الاقتصادية، وتيسير انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة .

إنَّ قيام السوق الإسلامية المشتركة أمل يراود كل مسلم، فضلاً عن رجال الأعمال المسلمين، وواقع العالم المعاصر يفرض ضرورة قيام هذه السوق، فالعالم في الغرب يسعى جادًّا في إقامة صور وصيغ تعاونية وأسواق موحدة، واتفاقيات تكاملية ومشروعات مشتركة، فهناك السوق الأوربية المشتركة، واتفاقيات الجات، وجولات

الأورجواي، ومجالس منظمة التجارة العالمية (WTO) وغيرها كثير. في حين أن مجالس التعاون، واتفاقيات التعاون، والمشروعات المشتركة بين البلاد الإسلامية قليلة جدًّا.

بَيْدَ أنَّ تَحَسُّنَ الأحوال المعيشية، وازدهار الأنشطة الاقتصادية، والتقدم الاقتصادي، والاستقلال السياسي، والازدهار الاجتماعي وتحسن العلاقات بين دول العالم الإسلامي يقوّي فرص نجاح قيام السوق الإسلامية المشتركة.

ومن الدوافع لإقامة سوق إسلامية مشتركة: مبررات التعاون المشترك، ونمو العلاقات المختلفة بين الدول، وخطورة الإنعزالية عن العالم، والقوة الاقتصادية، والاستقلال الاقتصادي، وتنمية إستراتيجيات الإعتماد الذاتي والإكتفاء الذاتي والصناعة الوطنية والتعاون المشترك والتكامل الموحّد.

ويتمثل دور رجال الأعمال المسلمين في تقوية أواصر التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية فيما يلي :

أ- فتح قنوات استثمارية مشتركة .

ب- دعم خطط منظمة المؤتمر الإسلامي .

ج - تحقيق أهداف البنك الإسلامي للتنمية .

د - المشاركة في تمويل صندوق التضامن الإسلامي .

هـ- إقامة المشروعات التنموية المشتركة .

و- الدعوة إلى جمعية ، أو مؤسسة ، أو هيئة مشتركة تجمع رجال الأعمال المسلمين .

ز- المساهمة في برامج الخصخصة الاقتصادية .

ح- تحقيق مبدأ العولمة وفق أسس صحيحة وسليمة .

ومع أهمية مثل هذه الأدوار التي ينبغي أن يقوم بها رجال الأعمال المسلمين ، لكن تحول دون تنمية هذا التعاون مجموعة من العقبات والصعوبات مثل :

١ - عقبات خارجية وسياسية : سياسة كل دولة داخلياً وخارجياً .

٢- عقبات إدارية ومؤسسية : لوائح دستور كل دولة .

٣- عقبات قانونية وتنظيمية : التنظيمات القانونية لصيغ التعاون .

٤- صعوبات جغرافية، ونقل ومواصلات .

ويمكن للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع ربط رجال الأعمال المسلمين بعضهم ببعض، من خلال الغرف التجارية الصناعية المشتركة، في كل دولة إسلامية، إضافةً إلى مجلس الغرف التجارية الصناعية، وكذا وزارات التجارة والصناعة في الدول الأعضاء .

وعليه، فإن الغرفة الإسلامية تستطيع القيام بربط رجال الأعمال بعضهم ببعض من خلال :

أ- آليات تنسيق محددة .

ب- قنوات تعاون موحّدة .

ج- لقاءات علمية مشتركة .

د- مؤتمرات اقتصادية .

هـ- ندوات استثمارية .

و- إصدار دليل موّحد لرجال الأعمال في البلاد الإسلامية... .

رؤية اقتصادية رابعة :

هيئة الرقابة الشرعية

هي هيئة متخصّصة تضم مجموعة من الفقهاء والاقتصاديين، ممن وهبهم الله فقهاً في الدين، وعلماً في القضايا الاقتصادية المختلفة .

وهدف هذه الهيئة تأطير القضايا الاقتصادية، ودراسة الواقع الاقتصادي، ومدارسة المشكلات والعقبات والتطبيقات الاقتصادية المعاصرة، والبحث عن أفضل الحلول، كل ذلك من وجهة نظر شرعية، مستندة على آيات الله، وأحاديث رسول الله، وآثار السلف الصالح، واجتهادات الفقهاء، ومساهمات الفقهاء والاقتصاديين المعاصرين . وأهمية هيئة الرقابة الشرعية تنبع في إضفاء الأمن والأمان والإطمئنان إلى شرعية ممارسة المصارف وشركات الاستثمار، ومعرفة الحلال من الحرام من

المعاملات الاقتصادية، وكشف المشتبهات وإزالة الغوامض، ودرء الشبه عن التطبيق الاقتصادي الراشد.

ومن المعلوم أنّ معظم المصارف الإسلامية، وشركات الاستثمار الإسلامية، وبيوت التمويل، ودور الاستثمار والتنمية ومراكز البحث ومكاتب دراسات الجدوى الاقتصادية، والهيئات المتخصصة في تقديم الخبرة الاقتصادية، ومؤسسات الاستشارات الاقتصادية والمحافظ النقدية المحلية والإقليمية والدولية، من المعلوم أن معظمها تستند في إصدار أحكامها، وفي أعمالها ودراساتها وإشاراتها إلى فتاوى هيئات الرقابة الشرعية، وتستنير بالاجتهادات والأحكام والتكييفات المقدمة من العلماء والفقهاء.

ويلاحظ اليوم، انتشار ظاهرة صحية علمية، تتمثل في الاستعانة من قبل تلك المصارف، وبيوت التمويل والاستثمار، ودور الخبرة، والاستشارات الاقتصادية، بالمستشارين الشرعيين، والاقتصاديين والإداريين، من أجل مزيد من الرأي والتحليل والدراسة، بحثاً عن أفضل السبل

وأكثرها حلية ومشروعية، وأوفرها ربحاً، وأحسنها جذباً للمستهلكين والمستثمرين، على أن تتم تلك الاستعانة وفْقَ برامج علمية دقيقة، ومن خلال معايير جدوى واستثماراتٍ مربحة، وضمن إطار شرعي فقهي سليم.

ولأهمية هذه الهيئات الرقابية الشرعية إنبرى غير واحد من الباحثين والدارسين لدراسة الهيئات، سواء في شكل رسالة جامعية، أو بحث محكم، أو دراسة إستطلاعية، وسواء على مستوى الواقع المحلي، أو على مستوى الواقع الاقليمي.

وقد أنتجت الهيئات الرقابية الشرعية مجموعة من الإصدارات، وأخرجت لنا عدداً جيداً من الكتب، والأبحاث، والدراسات والمناقشات، تحوي فتاوى شرعية للقضايا الاقتصادية، وكذا دراسات متخصصة في العقود التجارية، والمعاملات المالية، وفقهيات النوازل المتعلقة بالقضايا الاقتصادية.

فإن قيل: بعد هذه السنوات الطويلة هل نجحت الرقابة الشرعية في تثبيت دورها في المصارف الإسلامية؟

فإننا نقول : في البدء ، يجب التنبيه إلى أنّ العمر الزمني للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية مازال قصيراً نسبياً ، ولذا فإني أرى أنّ أمام الرقابة الشرعية سنوات أخرى من العمل الجاد ، والبحث المستمر ، والتكثيف العلمي للواقع التطبيقي في الحياة الاقتصادية عامة ، والمصارف الإسلامية خاصة ، إلا أنّ الخطوات الأولى التي تَمَّتْ تُبشر بخير بإذن الله ، فهي لبنة أساسية في بناء اقتصادي سليم ، ولا تزال المصارف الإسلامية تتطلع إلى أدوار أخرى للرقابة الشرعية ، خاصة وأنّ فقهيات النوازل ، ومستجدات العقود ، وصيغ الاستثمار وصور البيوع ، وأساليب التعامل الاقتصادي تتغير وتتجدد بصورة سريعة ، مما يستدعي رأياً فقهياً أصيلاً وتحليلاً إقتصادياً رصيناً ، وواقعاً تطبيقياً رشيداً.

فإن قيل : كيف يمكن التنسيق بين أجهزة الرقابة الشرعية في المصارف المختلفة ؟

فإننا نقول : في البدء ، ينبغي الإشارة إلى أن آليات التنسيق مازالت محدودة ، وربما لا تكون متوافرة لدى المصارف الإسلامية مجتمعة ، وإن كانت هناك لقاءات ،

واجتماعات، وندوات، ومؤتمرات، وحلقات نقاشية، وبرامج تدريبية تتم بين الفينة والأخرى ويشارك فيها عددٌ من أعضاء الرقابة الشرعية في معظم المصارف الإسلامية، إلى جانب الأساتذة الأكاديميين في الجامعات السعودية، وفي تخصص الاقتصاد الإسلامي، وكذا الباحثون والدارسون في مراكز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، أو في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي، إضافة إلى علماء وفقهاء من المجامع الفقهية والكليات الشرعية.

ولذا فإني أنادي بوجود مظلّة تجمع هيئات الرقابة الشرعية في المصارف المختلفة، ويمكن أن أطلق على هذه المظلة (بيت الفتوى) بحيث يتولى هذا البيت تنظيم الفتاوى الشرعية للمسائل الاقتصادية المستجدة، وكذا الدفاع عن التطبيقات الاقتصادية المعاصرة في المصارف الإسلامية، وعقد اللقاءات، والمؤتمرات، والندوات، والحلقات النقاشية في القضايا الاقتصادية الملحّة، وتنسيق الجهود البحثية والميدانية ذات العلاقة بالمصارف الإسلامية.

وهنا ألفتُ النظر إلى أنّ للمصارف الإسلامية مظلة تعرف بالاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ومقره القاهره بجمهورية مصر العربية سابقاً، كان أمينه العام صاحب السمو الأمير محمد الفيصل.

ومن هنا أقول: هل يمكن أن يتبنى الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، أو البنك الإسلامي للتنمية أو غيرهما من مثل: رابطة العالم الإسلامي، أو منظمة المؤتمر الإسلامي ... مهمة إنشاء "بيت الفتوى" ؟!.

علماً بأن هذه المظلة "بيت الفتوى" تعمل على توحيد الفتوى في مجالات العمل الاقتصادي الإسلامي.

فإن قيل: هل الرقابة الشرعية ضرورية بالنسبة للمصارف الإسلامية؟

فإننا نقول: في البدء، أطرح تساؤلاً مغايراً، فأقول: ماذا يترتب على المعاملات الاقتصادية داخل المصارف الإسلامية إذا كانت دون رقابة شرعية ؟

نعم، الرقابة الشرعية ضرورية بالنسبة للمصارف الإسلامية وغيرها، خاصة وأننا نشهد - كما قلت سابقاً -

تغيراً وتجدّداً في الأساليب والأنواع والهياكل والاستثمارات والعقود، إضافة إلى إختلاط الحلال بالحرام، والحق بالباطل، والصدق بالتدليس، إلى جانب شيوع أخلاقيات اقتصادية غير سليمة في السوق، وكذا في أوجه النشاط الاقتصادي، فهناك الغش، والغرر، والغبن، والإحتكار، والتلاعب بالأسعار، والإغراق، وإستغلال المستهلك وتغفيل المستثمر، وإيهام المنتج، وخداع المسوق، وتوليد رأس المال، واكتناز الثروات، وتعطيل الموارد وأكل أموال الناس بالباطل.

ومن المعلوم أن هناك عقوداً، وصيغاً، وأساليبَ وحساباتٍ، وكشوفاً، وتحويلاتٍ، ووثائق، ومستندات يتم التعامل بها داخل المصارف الإسلامية، مِثْلَ خطاب الضمان، وبوليصة الشحن، وبطاقات الإئتمان والإعتماد المستندي وغيرها، مما استجدّ أيضاً في هذا العصر كبيوع التقسيط، وشركات الأئتمان، ومؤسسات التقسيط، ومكاتب تحصيل الديون وشراء الأسهم وبيع الأراضي، وبيوت التمويل، وأسعار العقار ...

ولا شك أن ذلك كله يعني ضرورة ملحّة مطلوبة من هيئات الرقابة الشرعية، لتبيان مشروعية تلك المعاملات، وحلية تلك التعاملات، وسلامة تلك العقود والبيوع والتعهدات، وخلو تلك الحسابات والتحويلات والكشوف والمستندات من الشبه الربوية، وبُعْدِ تلك النشاطات والشركات والمؤسسات عن التحايل والغش.

وجدير بالذكر أنّ أي مصرف يحرص على أن يكون لديه مستشار أو أكثر، قانوني أو اقتصادي، يلجأ إليه عند حصول معضلة أو مشكلة، أو ظهور أزمة أو خسارة، ليسترشد بأقواله وتحليلاته، ويطمئن إلى أفكاره ودراساته، ويستهدي بآرائه ومعالجاته.

فلماذا لا يكون للمصرف الإسلامي ذي الصبغة الشرعية، هيئة رقابية شرعية، تقوم على أسس صحيحة من الإلمام الكافي بالعلوم الشرعية والعلوم الاقتصادية، والإدراك اللازم بالواقع التطبيقي المعاش، والإطلاع الوافر على مالدى العرب والغرب من جديد، وإخضاعه لمجهر

التقويم والدراسة، للإستفادة من خيره، والتنبيه على شره، والإستئناس بمواده ونظمه وتطبيقاته .

ختاماً : فإني أرى لِزاماً عليَّ أنْ أنبه إلى حقائق مهمة أساسية في هذا الشأن، تتعلق بالمصارف الإسلامية والرقابة الشرعية، منها :

١- لابد أن تكون للمصرف الإسلامي هيئة رقابية شرعية .

٢- لابد أن تتميز هيئة الرقابة الشرعية بالإستقلالية .

٣- لابدّ أن يتم إختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بعناية ودراية .

٤- لا بد أن تجتمع هيئات الرقابة الشرعية تحت مظلة واحدة مثلا "بيت الفتوى" .

٥- ينبغي أن يتوافر لأعضاء هيئة الرقابة القدرة على المزج بين الجهد البحثي العلمي، والنزول إلى الواقع للإطلاع على الواقع التطبيقي، حيث القاعدة الأصولية تقول "الحكم على الشيء فرع عن تصوّره) .

٦- ينبغي أن يكون لأعضاء هيئات الرقابة لقاءات دورية لمناقشة المستجدات والفتاوى والأبحاث للمسائل الاقتصادية المعاصرة .

٧- ينبغي أن يكون هناك دعم سياسي أو حكومي للمصارف الإسلامية لهيئات الرقابة الشرعية .

رؤية اقتصادية خامسة :

الصحافة الاقتصادية الإسلامية

مدخل:

الصحافة الإسلامية نموذج من النماذج التي تتسم بالإسلامية، من حيث إنها إسلامية بالمنهج والفكرة والمحتوى. وهي قناة تواصل وتوصيل مع المسلمين، تناقش واقعهم وتعيش مشاكلهم.

ومن المعلوم أن الإعلام الصحفي هو جانب من عملية الاتصال التي يتفاعل بمقتضاها متلقي الرسالة ومرسلها، في مضامين اجتماعية معينة أو معنى مجرد أو واقع معين. ومكونات عملية الإعلام الصحفي: المرسل والرسالة والمتلقي والوسيلة.

ورسالة الإعلام الصحفي هي الإقناع عن طريق المعلومات والحقائق الموثقة وهو يقوم على الوضوح

والصراحة والدقة في الرواية، ويلتزم بالصدق والأمانة. وهو يخاطب العقول لا الغرائز ويستخدم التوضيح والشرح والتفسير والتعليق والحوار والنقاش الهادي الهادف.

لقد تأرجح الخطاب الإعلامي العربي وخاصة الصحفي بين المداهنة والمهاجمة مروراً بالمهادنة، وقد امتطى القوم الصحافة لساناً يواكب مدّ الدعوة الذي بدا متنامياً يكسب مساحات من المجتمعات الإسلامية كل يوم عودة إلى الإسلام وهديه، ولكنه أيضاً قد تأرجح بين المداهنة تأويلاً والمهاجمة غلواً وضاعت الوسطية في أكثر الأحيان.

وذلك لغياب الرؤية المنهجية الصادقة التي لا تخلط بين الحكم والفتوى. إذ أفرز تباين المناط لكل فتوى أخطاء عديدة.

إنّ الخطاب الدعوي ليس مجالاً للكاريكاتورية الصحفية بحال، بل هو خطاب ملتزم منضبط.

أسس الصحافة الإسلامية:

الصحافة الإسلامية صحافة إيجابية لا تكتفي بالإشارة إلى الأخطاء وتوجيه النقد بل تطرح البديل.

الصحافة الإسلامية صحافة تحليلية تعتمد على الدلائل العقلية.

والصحفي المسلم صحفي ميداني عملي يذهب إلى مكان الحادث ويراه رأي العين ثم يكتب عنه. والصحفي الحقيقي ليس صحفياً مكتبياً يجلس في مكتبه ليكتب دون أن يرى أو يعيش أو يفهم خلفية وواقع ما يكتب.

والصحفي المسلم لا يروِّج كلامه المطبوع سلعة بالإثارة الكاذبة ولا يزيِّن باطلاً ولا يجرِّح عدلاً. إنه لا يداهن حيث يجب الصدع بالحق ولكنه في الوقت ذاته لا يهاجم حيث يجب القول اللين.

فالصحافة الإسلامية والصحفي المسلم جزء منها يسعى لنشر الحق والنور وكشف الزّيف والباطل. والصحفي المسلم جرىء يقول الحقيقة ولا يخاف في الله

لومة لائم، لأن قوله الحقيقة هو من صميم عمله ولُبّ مهمته.

هذه هي أهم أسس الصحافة الصادقة الإيجابية ومهامها الرئيسة.

خصائص الصحافة الإسلامية:

تتميز الصحافة الإسلامية كوسيلة إعلام ديني بعدة خصائص إعلامية، منها:

١- قدرتها على الاحتفاظ بالمعلومات التي لديها أطول مدة ممكنة.

٢- أن الوسائل المطبوعة هي وسيلة الإعلام الوحيدة التي يستطيع القارىء أن يعرض نفسه عليها في الوقت الذي يناسبه ويتفق مع ظروفه.

٣- أنّ هذه الوسائل تمتاز بالقدرة على التصرف في محتوياتها في أي حجم وبأية تفصيلات تظهر الحاجة إليها.

٤- أنّ المطبوعات هي أقدر وسائل الإعلام على التخصص في فرع معين من فروع المعرفة كما

تتخصص في الدِّين والصحة والرياضة والاقتصاد... إلخ، وبالتالي فهي من أنسب وسائل الإعلام الدينية المتخصصة.

ومن هذا المنطلق، فهي أفضل وسيلة لتقديم الموضوعات الإسلامية الطويلة والآراء المتعددة والتفسيرات المطوَّلة.

مسؤوليات الإعلام الصحفي الإسلامي:

هناك عدة مسؤوليات يناط بها الإعلام الصحفي الإسلامي، ومنها:

١- تعريف الرأي العام بأصول وأحكام الدِّين الإسلامي.

٢- محاربة البدع والخرافات الدخيلة على الإسلام.

٣- الإسهام في الكشف عن جوهر الدِّين الإسلامي، وإزالة الأباطيل والشبهات التي يلصقها الأعداء ظلماً بالإسلام.

٤- تفسير الظواهر الطبيعية والعلمية تفسيراً بعيداً عن واقعية هذا الدِّين.

٥- الرد على التساؤلات والاستفسارات مدعومة بوجهات نظر وفتاوى واجتهادات العلماء والباحثين الإسلاميين.

٦- معالجة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها معالجة إسلامية مستنيرة.

٧- تحرير الأخبار وكتابة التعليقات والتحقيقات بما يتفق وخدمة الإسلام.

٨- استخدام الزخارف الإسلامية في عملية الإخراج والابتعاد قدر الإمكان عن الأساليب الإخراجية التي تتنافى مع هيبة الإسلام.

إنّ فهم الإعلام ودراسته مطلب رئيس، إذ يستلزم الإلمام بالأبعاد والزوايا المختلفة للإعلام. فهناك الزاوية الإحصائية التي تبيِّن لنا تجريبياً معاملات الارتباط في الحقل الإعلامي. وهناك الزاوية التاريخية التي تُعنى بدراسة التطور التاريخي للظواهر الإعلامية. وكذا الزاوية القانونية التي ندرس من خلالها التنظيمات الإعلامية من الوجهة القضائية.

إضافة إلى ذلك، هناك الزاوية الاقتصادية التي تقوم أساساً على دراسة وسائل الإعلام من الناحية الإدارية، بمعنى تحقيق أهداف هذه الوسائل في حيز النشاط الاقتصادي الذي يهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية.



الصحافة (الاقتصادية) الإسلامية

نشأة الصحافة الاقتصادية الإسلامية:

إذا كانت الصحافة الإسلامية قد نشأت منذ زمن طويل نسبياً. فإن الصحافة الاقتصادية الإسلامية قد نشأت منذ قرابة ثلاثين سنة فقط، أي من عام ١٣٨٨هـ (١٩٦٨م)، وكانت البدايات خجولة جداً إلى حد المقالة القصيرة والرؤية المحدودة والدراسة المقارنة، ولم تكن خطوط الصحافة الاقتصادية الإسلامية في تلك الفترة واضحة المعالم، محدّدة الهوية.

في الوقت الذي كانت الصحافة الاقتصادية الغربية، وكذا العربية تشهد ازدهاراً وتألقاً وكان لها كتّاب ومحرّرون وصحفيون مستقلون، اكتسبوا من خلال عملهم التجربة والخبرة والدراية والحنكة الصحفية.

أما اليوم فإننا نرى نهضة قوية، ونسمع صوتاً واضحاً، ونقرأ صحافة اقتصادية إسلامية ونشهد معالم هذه النهضة واضحة في كثير من الدول، ففي الكويت هناك مجلة النور الاقتصادية التي تصدر عن بيت التمويل الكويتي، وفي مصر هناك مجلة البنوك الإسلامية، التي كانت تصدر عن الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، وفي الإمارات العربية المتحدة هناك مجلة الاقتصاد الإسلامي التي تصدر عن بنك دبي الإسلامي، وفي المملكة العربية السعودية هناك مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي الصادرة عن المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ومجلة دراسات اقتصادية إسلامية الصادرة عن المعهد الإسلامي للبحوث الاقتصادية والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة، وفي المغرب هناك صحيفة (اقتصادنا) الصادرة عن الجمعية المغربية للاقتصاد الإسلامي، وفي بريطانيا هناك المجلة الدولية للاقتصاد الإسلامي الصادرة عن الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي.

وإضافة إلى ما سبق هناك الصحف والمجلات المتخصصة في الشؤون الإسلامية، والتي تهتم بأخبار العالم الإسلامي، وتعالج المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، معالجة إسلامية مستنيرة، والتي تفرد في صفحاتها أبواباً خاصة بالفتاوى والأحكام الفقهية والرد على أسئلة واستفسارات القراء فيما يتعلق بأمور دينهم وقضاياهم الاقتصادية، وعلى سبيل المثال هناك مجلة الإصلاح (الإصلاح الاقتصادي) ومجلة المجتمع (المجتمع الاقتصادي) ومجلة الدعوة (الملحق الاقتصادي)، ومجلة الوعي الإسلامي ومجلة الخيرية ومجلة منار الإسلام ومجلة المستقبل الإسلامي، ويمكن أن نضيف أيضاً المجلات الاقتصادية المتخصصة الأخرى من مثل: مجلة تجارة الرياض، ومجلة الأسواق ومجلة الأموال، ومجلة الأهرام الاقتصادي ومجلة اقتصاديات السوق العربي، ومجلة البيئة وصحيفة المؤشر وصحيفة الاقتصادية، حيث تفرد هذه المجلات والصحف مجالاً رحباً للمساهمات الاقتصادية الإسلامية، وتُجري بعض الحوارات واللقاءات

والتحقيقات حول القضايا الاقتصادية الإسلامية الحساسة، وجريدة العالم الإسلامي التي تصدر عن رابطة العالم الإسلامي.

وهناك جمعيات اقتصادية إسلامية تسهم بشكل بارز في مسيرة الصحافة الاقتصادية الإسلامية من حيث عقد الاجتماعات السنوية وإقامة المؤتمرات والندوات والمنتديات وحلقات النقاش الفكرية الحوارية الاقتصادية، وإصدار مجموعة من المجلات والصحف والنشرات والمطبوعات والكتب والسلاسل الاقتصادية من مثل: الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي، والجمعية المغربية للاقتصاد الإسلامي وجمعية الاقتصاد الإسلامي، ونادي الاقتصاد الإسلامي، والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وجمعية الاقتصاد السعودية.

كما أنّ وجود أقسام علمية أكاديمية تحمل لواء الاقتصاد الإسلامي أسهم في نهضة الصحافة الاقتصادية الإسلامية، من خلال أقلام أكاديمية متخصصة تشارك بكتابة الزوايا والأركان والرؤى الاقتصادية، وتشخِّص الواقع الاقتصادي، وتطرح بعض وسائل المواجهة والعلاج

للمشكلات الاقتصادية الراهنة، فهناك على سبيل المثال: قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة الإمام محمد بن سعود، وقسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى، وشعبة الاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، وشعبة الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز.

ويسهم إلى جانب ما سبق في مسيرة الصحافة الاقتصادية الإسلامية أيضاً ما يلي :

١- مراكز البحوث الاقتصادية الإسلامية من مثل : وحدة بحوث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ووحدة بحوث الاقتصاد الإسلامي بالمعهد العالي للفكر الإسلامي، ومركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، وشعبة الدراسات والأبحاث بمجموعة دلة البركة، والمعهد الإسلامي للبحوث الاقتصادية والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية .

٢- المصارف والبنوك الإسلامية، وما تضمه من هيئات رقابة شرعية، وما تصدره من مطبوعات ونشرات

ومطويات، وما تقيمه من ندوات ومؤتمرات، وما تحويه من إدارات متخصصة في شؤون الفتوى والتدريب ودراسة القضايا المصرفية الإسلامية ومستجدات العصر، مثل : بيت التمويل الكويتي، بنك دبي الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، شركة الراجحي المصرفية للمعاملات الإسلامية، مجموعة دلة البركة، الشركة الإسلامية للإستثمار، مصرف فيصل الإسلامي، دار المال الإسلامية والاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية .

٣- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع ومجهوداتها في التنسيق مع غرف التجارة والصناعة في الدول الإسلامية وكذا بين رجال الأعمال المسلمين، وإصداراتها ومطبوعاتها ونشراتها، وقد أسهمت بشكل طيب في ميدان الصحافة الاقتصادية الإسلامية .

كل ذلك وغيره، يُعَدُّ معالم هداية، وإرشادات بارزة ذات دلالة على وجود صحافة اقتصادية إسلامية جيدة، ومنافسة وفَعَّالَةٍ إيجابيةٍ لها روادها المتميزون، وإسهاماتها

البارزة، ومشاركاتها الفعَّالة، وأهميتها الواضحة، وهمومها الخاصة، وتحدياتها وآثارها، ومستقبلها المشرق .

خصائص الصحافة الاقتصادية الإسلامية :

نعرض فيما يلي بعضاً من خصائص الصحافة الاقتصادية الإسلامية، وسماتها المحدِّدة لهويتها المميِّزة لمنهجها، المبينة لملامحها، الموضحة لمعالمها الأساسية، وذلك بشيء من الإختصار والإجمال، على النحو التالي :

١- رفع لواء "الإسلامية" والدعوة إليه .

٢- المناداة بشعار "الشرعية" فيما يطرح .

٣- الهدوء والسكينة فيما يناقش .

٤- الروية والتحري فيما يعرض ويُنشر .

٥- التوثق والتبين فيما يكتب .

٦- المصداقية، والواقعية، والتشويق الهادف، والإثارة المعتدلة من أهم سمات الصحافة الاقتصادية الإسلامية وأهدافها .

٧- تغطية أخبار العالم الإسلامي الاقتصادية .

٨- متابعة الأحداث الاقتصادية المهمة والمختلفة .

٩- الإعتدال عند عرض مجهودات ونتاج الباحثين .

١٠- كشف الأباطيل والشبهات والمغالطات، والرد عليها، وتفنيد افتراءاتها وأكاذيبها، وتقديم البديل المناسب .

معوقات الصحافة الاقتصادية الإسلامية :

تُجابهُ الصحافةَ الاقتصاديةَ الإسلاميةَ مجموعةٌ من العقبات والعوائق، ويعترضها بعض الصعوبات والمشكلات، وعلى سبيل المثال :

١- غياب التنسيق المشترك فيما بين المجلات الاقتصادية المتخصصة .

٢- عدم تبادل الأخبار والأحداث الاقتصادية بين المجلات المختلفة .

٣- إفتقاد مركز معلومات موحد للمجهودات والنشاطات المشتركة .

٤- البعد الجغرافي صَعَّبَ من عملية التبادل والتعاون .

٥- قصور الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، وربما محدودية نطاق أعماله ومشروعاته .

٦- ضعف المنافسة فيما بين الصحافة الاقتصادية .

٧- حاجة الصحافة الاقتصادية الإسلامية إلى مصداقية أكثر .

٨- إفتقاد عنصر التشويق في الصحافة الاقتصادية الإسلامية .

٩- غياب عنصر الإثارة الصحفية المنضبطة في الصحافة الاقتصادية الإسلامية .

١٠- ضعف التغطية الإخبارية للأحداث الاقتصادية في العالَم الإسلامي .

واقع الصحافة الاقتصادية الإسلامية :

أحاول فيما يلي أن أعرض جدولاً تقويميًّا أوليّاً لأكثر أشكال الصحافة الاقتصادية الإسلامية طرحاً ، مع تبيين درجة كفاءة كل شكل، على النحو التالي :

الشكل الصحفي	درجة كفاءته		
	جيّدة	ضعيفة	في حاجة لتفعيل
صحافة الخبر	✓		
صحافة التقارير		✓	
صحافة المتابعات			✓
صحافة الحوار	✓		
صحافة اللقاء		✓	
صحافة التحقيق			✓
صحافة الحدث	✓		
صحافة التعليق		✓	
صحافة المقالة	✓		
صحافة الملفات المتخصصة			✓

استشراف المستقبل :

أتحدث هنا عن استشرافٍ مستقبليٍّ للصحافة الاقتصادية الإسلامية من خلال محاور ثلاثة :

أ- محور الخبر الصحفي .

ب- محور الحدث الاقتصادي .

ج- محور الإنتشار الإعلامي .

بالنسبة لمحور الخبر الصحفي ، فإني أتطلع مستقبلاً إلى طرح صحفيٍّ اقتصاديٍّ متميز ، يستفيد من خبرات الآخرين ونتاجاتهم ، وينتهج أسلوباً إسلاميًّا شريفاً سليماً من الإنتقادات والملاحظات ، يتقبل النقد والتقويم ، ويقدم البدائل المناسبة ، ويفتح الباب للنقاش الهادىء ، والحوار الهادف ، ويقدم للصحافة الاقتصادية محلياً وعالمياً أنموذجاً مثالياً واقعياً رائداً .

وبالنسبة لمحور الحدث الاقتصادي فآمل أن توليه الصحافة الاقتصادية الإسلامية عناية مناسبة وإهتماماً خاصًّا ، من حيث جودة التغطية ، وحسن التحليل والتوصيف ، ومناقشة الأبعاد المختلفة لكل حدث اقتصادي ، واستشراف الأسباب والآثار والمشكلات والعقبات والصعوبات ، ومِنْ ثَمَّ تقديم الحلول والمعالجات

المتناسبة مع كل حدث، وصولاً إلى رؤية شمولية تكاملية مستهدفة.

أما محور الإنتشار الإعلامي، فإنه يتوقف على المحورين السابقين، فكلما كان الخبر الصحفي الاقتصادي الإسلامي قويًّا ورائداً، كان الحدث الاقتصادي خاضعاً لمعايير تحليلية علمية، وكان الانتشار الإعلامي والقبول الفكري متطابقاً، من أجل توافق حقيقي مع مستجدات العصر وقضايا الساعة.

ولأني لا أحب النظرة السوداوية المتشائمة، فإني أنظر إلى الصحافة الاقتصادية الإسلامية في المستقبل من خلال نظرة متفائلة رَحْبَةٍ، خاصة وأن مؤشرات النجاح والانتشار لتلك الصحافة تتقدم خُطوة خُطوة، وتزداد مع الزمن وضوحاً وقبولاً وكفاءة وكفاية، وفعالية وفاعلية.

رؤية اقتصادية سادسة :

أسطورة الرخاء العسكري

إن الفقر المدقع، والمرض المتفشي، والأمية المستفحلة خصائص تميز حياة مئات الملايين من الناس في البلاد النامية، أما في البلاد الصناعية فقد ظهر في الكثير منها طبقةٌ دنيا مطردة النمو، وبعض المناطق الواقعة في أعماق المدن أشبه بساحات القتال منها بأماكن يعيش فيها الناس. إن البلاد التي تخصص جزءاً كبيراً من ثروتها للاستعدادات العسكرية إنما تفعل ذلك على حساب الانتعاش الاقتصادي. هذا والبشرية جمعاء - الغني منها والفقير والقوي عسكريا والضعيف، تواجه شبح دمار بيئي لم يسبق له مثيل. وربما لا يحدث الإنفاق العسكري كل هذه المشاكل.

إنّ العالَم لديه فرصة رائعة لتعديل أولويات المجتمع .
فدبلوماسية واقتراحات نزع السلاح تجدد الآمال في عالم أقل عنفاً بعد عِقدٍ من الزمن بدأ بسلسلة متلاحقة من الحروب والصراعات .
وهناك معاهدات هامة للحَدِّ من الأسلحة ونزع السلاح تلوح في المستقبل القريب، وإذا تمّ إبرام هذه المعاهدات، فمن شأنها تحرير قدر كبير من الموارد .

وواضح أن جيوش العالم وصناعاته العسكرية تظل ضخمة دائماً حتى مع هذه التطورات الحديثة . فلا تزال الحروب مستعرة في مناطق كثيرة وهناك عدد من البلاد النامية الماضية فعلاً في زيادة قدرتها على صنع الأسلحة .
ومع هذا فإحساس يتزايد بأن العالَم يمر بمرحلة تاريخية حاسمة، هي بداية عهد جديد للعلاقات الدولية، الاعتماد على القوة فيه يعوق كثيراً عن تحقيق الهدف المأمول المنشود .

ففي تقرير أذاعته هيئة الأمم المتحدة تَبَيَّنَ أن أكثر من ٤٠٠ ألف عالِم وباحث في دول العالم المختلفة

يكرسون جهودهم لخدمة الإنتاج الحربي والدمار ، وأنّ عدد الجنود في العالم أكثر من ٢٢ مليوناً وعدد العاملين في الصناعات العسكرية والخدمات المتصلة بالجيش ٦٠ مليوناً وأنَّ مجموع هذا العدد وهو ٨٢ مليوناً سيتجاوز عدد المدرسين في جميع المدارس والمعاهد والجامعات في جميع دول العالم .

ويذكر التقرير أيضاً : أنّ العالَم ينفق في المتوسط ٤٥٠ دولار من أجل تعليم طفل ، بينما ينفق ٥٦٠٠ دولار من أجل تدريب جندي .

ويضيف التقرير كذلك : أن عملية مكافحة مرض الجُدري في آسيا وأفريقيا للقضاء عليه ، استغرقت عَشْرَ سنواتٍ أنفقت خلالها هيئة الصحة العالمية ٨٣ مليون دولار ، وهو أقل من ثمن قاذفة قنابل إستراتيجية واحدة .

وبتتبع وكالات هيئة الأمم المتحدة يتبين أن الإنفاق العسكري في العالَم في تزايد مستمر ، فبينما كان خلال السبعينات ٣٥٠ مليار دولار وصل خلال الثمانينات ٦٥٠ مليار دولار وارتفع خلال التسعينات إلى ١٠٠٠ مليار

دولار، في الوقت الذي يموت أو يعاني الكثير من سكانه من الجوع أو سوء التغذية .

وهكذا انتشرت حمى التسليح والتنافس العسكري على مستوى العالَم كله، وأصبحت البشرية مهددة بالإبادة إذا استمرت مجريات الأمور في نَفْسِ مساراتها الحالية، وتحذر التقديرات العالمية من أن دولتين فقط في العالَم هما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تمتلكان من القنابل أكثر مما يكفي لإفناء كل أثَرٍ للحياة على الأرض خمساً وعشرين مرة .

يقول روجيه جارودي : يكفي أن نعرف أنّ هناك خمسين ملياراً من الدولارات تكرس سنويا للبحوث العسكرية، ففي عام واحد أصبح على ظهر الكرة الأرضية ٥٠٫٠٠٠ قنبلة نووية، و٢٧٩ مفاعلاً ذريًّا، بمعنى أن نصيب كل فرد على ظهر الأرض يصل إلى ما يوازي خمسة أطنان من المتفجرات .

ليس هذا فحسب، بل لقد بلغ مجموع ما أنفق على غزو الفضاء خلال خمس وعشرين سنة حوالي

٣٢ مليار دولار، منها ١٥ مليار أنفقتها أمريكا و ١٥ مليار دولار أنفقتها روسيا، و٢ مليار أنفقتها الدول الأخرى، ومازال الإنفاق في تزايد مستمر .

كذلك بلغ عدد الأقمار الصناعية التي تدور حول الأرض حتى الثمانينات ما يزيد عن ٢٧٠٠ قمراً صناعيًّا، وقد خصص ثلاثة أرباعها للأغراض العسكرية، وبذلك دخل الفضاء في سباق التسلح .

يقول إدغار بيزاني: يوجد خمس حالات للسيطرة على العالم، الأسلحة، التقنية، الطاقة، المواد المعدنية الأولية، المواد الغذائية .

وبعد هذه الأرقام نقول : أنه لو لم يقم هذا التنافس في الإنتاج العسكري لأتيحت الفرصة لتقدم الإنتاج المدني ولأمكن إشباع الحاجات الإنسانية .

ولكنها المدنية الحديثة التي تجردت من الإيمان لتهدم ما تبني وتفسد ما تصلح !! وتنفق ملايين الملايين في صناعة الأسلحة وفي اختراق الفضاء، بينما يموت مئات الملايين من البشر جوعاً، ولم يتحقق حتى الآن الاستغلال

الأمثل للموارد الطبيعية، مع أنه الأولى بالإهتمام، والأنفع للبشرية .

يقول مايكل رنر : إنّ تحويل جزء ضخم من ثروة المجتمع الإنتاجية إلى الإستخدام المدني مشروع طموح بلا شك، ولكن يجب ألا تعترضه مشاكل مستعصية الحلّ .

وما لم توجد بدائل إقتصادية مقنعة عن وظائف الدفاع، فإن العاملين في الصناعات الرئيسية يعتبرون نزع السلاح تهديداً لأرزاقهم .

ولا تزال أسطورة الرخاء الذي تقف في وجهه الأنشطة العسكرية عقبة كؤوداً في طريق التحول، وهذه الأسطورة إيمان راسخ ترجع أصوله إلى تجربة أمريكا في الأربعينات، عندما أنقذ الإنفاق الحربي الاقتصاد من الكساد .

ولقد حجب الإيمان المستمر بأسطورة الرخاء الذي تؤدي إليه الأنشطة العسكرية حقيقة أن الإنفاق المدني يوجد فرص عمل أكثر كثيراً . فعلى سبيل المثال، إن إنفاق بليون دولار لإنتاج القذائف الموجهة يهيئ نحو ٩٠٠٠

وظيفة، وفي إنتاج الطائرات الحربية يوجد ١٤٠٠٠ وظيفة، ولكن إنفاق المبلغ نفسه في النقل المحلي، أو الخدمات التعليمية، أو مكافحة تلوث الهواء والماء والنفايات الصلبة يهيئ ٢١٥٠٠ وظيفة أو ٦٣٠٠٠ وظيفة أو ١٦٥٠٠ وظيفة على الترتيب .

إنّ الفرص الاقتصادية الضائعة التي ينطوي عليها الإنفاق العسكري يتردد صداها في اتجاهات الاستثمار والإنتاجية والتضخم . ولو أنّ الموارد التي يمتصها الدفاع الآن استخدمت في العالم المدني لكان في ذلك نفع المجتمع بلا شك . ولكن نظراً لأن القطاع العسكري في بلاد كثيرة ضخم جدًّا في حجمه، فإن تغيير التوجيه بدون الإعداد المناسب يمكن أن يؤدي إلى اضطراب اقتصادي وتمزق اجتماعي . ومع هذا، فمن الممكن باستراتيجية تحويل مناسبة أن يصبح التحول إلى الإتجاه العكسي فيما يتعلق بتعزيز الأسلحة فرصة اقتصادية .

إن التحويل هو أكثر من مجرد إعادة توزيع الأشخاص والأموال، إذ أنه يقتضي تحولاً سياسياً ومؤسسياً .

إن المهمة العاجلة في أيّ مشروع تحويل هي تعرف الموارد المستخدمة في القطاع العسكري، وتقويم ما يحتمل حدوثه من تأثير في القوة العاملة والمجتمع المحلي، نتيجة لأي تدابير ستتخذ لخفض إنتاج الأسلحة .

ويوجد من المعلومات المتاحة علناً ما يكفي لرسم صورة تقريبية لهذه الموارد . فالقطاع العسكري يمتص على مستوى النطاق العالمي ما بين ربع وثلث جميع نفقات البحث والتطوير والاستثمار الرأسمالي، والعلماء والمهندسين العاملين . وعلى الرغم من أن هذه الصناعة كثيفة الاستخدام لرأس المال بدرجة عالية، فإنها مع ذلك تستوعب جزءاً كبيراً من القوة العاملة الصناعية .

إن التحويل الاقتصادي يقع في صميم عدد من الاعتبارات الأساسية . فبتحرير الموارد وتهيئة آلية تخطيط لاستخدامها البديل يصبح التحويل مكوناً أساسياً لأيّ

محاولة تبذل لرد الاضمحلال الصناعي وانعاش الاقتصاد المدني .

وبتحرير الموارد التي تمتصها الصناعات العسكرية يمكن للتحويل المساهمة بنصيب مهم في تجديد المناطق الحضرية اجتماعيا ، واقتصادياً مفيداً ، على وجه الخصوص سكان قاع المدينة المحرومين .

إن تغيير الاقتصاد بدافع بيئي يقتضي الابتعاد عن الأنشطة التي تسهم بأكبر نصيب في الدفء ، واستنزاف الأوزون والتهديدات الأخرى التي تهدد صحة الإنسان والبيئة .

والاقتصاد القادر على مواصلة البقاء يعتمد بدرجة أعلى على الطاقة المتجددة والصون والكفاءة ، ويقلل إلى أدنى حد توليد النفايات والمواد الخطرة ، وهو موجه نحو التنمية النوعية .

إن حملات التحويل المحلية تساعد على إيقاظ الوعي بالتأثير المباشر وغير المباشر الذي يحدثه الإنفاق العسكري . وعلى أية حال ، فإن نجاحها يتوقف في النهاية

على صدور تنظيم وطني شامل يهيئ إطاراً إلزاميًّا لنقل الموارد من التطبيقات العسكرية إلى المدنية . بَيْدَ أنَّ عدم وجود برنامج حكومي فاعل للتحويل في الغرب ليبدو دليلاً على ضعف الأمل في أن يتحول هذا المفهوم إلى حقيقة .

إن الضغط الذي يزداد من أجل تخفيض التسلح ليوحي أنَّ التحويل سيكون موضوعاً متزايد الأهمية خلال التسعينات وما بعدها . وبتوسيع نطاق المناقشة حول جوهر الأمن ليشمل الحيوية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والثبات البيئي ليتضح أنه توجد رغبة متزايدة في التوصل إلى طرق لإعادة توجيه الموارد نحو هذه المجالات التي أغفلت . والتحدي هو تحويل هذه الرغبة إلى عمل محدّد.

رؤية اقتصادية سابعة :

البعد الإقتصادي للحرب

إن الحرب والاستعداد لها يلحقان الضرر بالتنمية، إذ يبددان الموارد النادرة، ويقوضان الثقة الدولية التي تُعَدُّ ضرورة لتعزيز التنمية، وصون مواردها النادرة، وحماية البيئة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

فقد أنفق العالم خلال العِقدين الأخيرين نحو ١٧ تريليون دولار على النشاط العسكري العالمي بلغ حوالي ٨٥٠ مليار دولار سنويا، و٢٫٣٣ مليار دولار يومياً، و٩٧ مليون دولار في الساعة، و ١٫٦ مليون دولار في الدقيقة.

وفي عام واحد فقط وصل الإنفاق العسكري السنوي العالمي على الأساس الحالي إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار.

وعموماً فإن الإنفاق العسكري العالمي يفوق بمراحل أي إنفاق على التنمية .

وقد صاحبت الزيادة في إضفاء الصبغة العسكرية على نطاق العالم زيادة مثيرة في تجارة السلاح .

ففي العقدين الأخيرين وصلت مبيعات السلاح العالمية الإجمالية إلى حوالي ٤١٠ مليار دولار سنوياً .

وأفادت التقديرات بأنّ قرابة ٥٠٪ من جميع واردات البلدان النامية من الأسلحة قد تمّ تمويلها بواسطة ائتمانات الصادرات ، وتبلغ تكلفة تلك الإئتمانات العسكرية ٣٠٪ من جميع تدفقات الديون إلى البلدان النامية .

جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة والذي عنوانه "إنقاذ كوكبنا" : أدى إضفاء الصبغة العسكرية إلى تحويل موارد هامة بعيداً عن الأنشطة الإنمائية ، إذ تستخدم القوات المسلحة بين ٦٠-٨٠ مليون فرد على نطاق العالم ، من بينهم حوالي ٣ ملايين عالم ومهندس .

والمشكلة أنّ مساحات كبيرة من الأرض تخصص للتدريبات العسكرية واختبار الأسلحة . وتستخدم أجود

الأراضي في العديد من الدول من أجل تشييد المنشآت ومباني الخدمات العسكرية، دون مراعاة الفرص الأفضل لاستخدام تلك الأراضي لأغراض التنمية الاقتصادية- الاجتماعية الوطنية .

بل إنّ القوات المسلحة تستهلك حوالي ٦٪ من مجموع الاستهلاك العالمي من النفط، أي ما يقرب من نصف مجموع استهلاك جميع البلدان النامية من النفط .

لقد كان لجميع الحروب تقريباً استراتيجية أساسية واحدة : تدمير نظم دعم الحياة لهزيمة الجيوش والشعوب ؛ ولذا استخدم القصف الشامل للمدن والأبنية الأساسية على نطاق واسع في الحرب العالمية الثانية .

وللأسف، فإن التقدم في التقنية العسكرية أبرز مجموعة كاملة من الأسلحة الموجهة، التي تستطيع أن تصيب شتى الأهداف بدقة أكبر دون إحداث أضرار مصاحبة جسيمة .

إن الضرر الذي يمكن أن تحدثه الحروب بالبيئة الطبيعية والنسيج الإجتماعي للسكان شديد الخطورة، من

تدمير واسع النطاق للمحاصيل والأحراج، وتآكل واسع النطاق للتربة، وقضاء مبرم على الحياة البرية الأرضية، وخسارة لأسماك المياه العذبة، وتدهور لمصايد الأسماك البحرية الساحلية، أضف إلى ذلك حالات التسمم العصبي وتزايد الإصابة بالإلتهاب الكبدي الوبائي، وسرطان الكبد، والإجهاض التلقائي، والتشوهات الخلقية.

وما حرب العراق - الكويت عام ١٩٩١م ببعيدة عنا، ومازالت آثارها قائمة مشاهدة ملموسة .

إذ أوضحت القياسات التي أُجريت أن الحرائق التي أشعلت في ٦١٣ بئراً للنفط في الكويت سببت احتراق ما بين ٤-٨ ملايين برميل يومياً .

كما أسفرت عن سُحُبٍ ضخمة من الدخان وانبعاثات غازية انتشرت فوق مساحة كبيرة في شمال الخليج . وكان من الآثار المباشرة للدخان تقليل الإشعاع الشمسي القادم إلى الأرض، مما أدى إلى خفض درجة حرارة سطح الأرض في بعض أجزاء شمال الخليج . ولا يزال يتعيّن إجراء مزيد من التقويم المفصل لتلك الآثار .

لقد أدت الحروب والصراعات والمنازعات إلى وجود ملايين من المشردين واللاجئين . وتبين التقديرات العالمية أن عدد اللاجئين زاد من ٣ ملايين في السبعينات إلى نحو ١٥ مليون في التسعينات، ومازالت الأعداد في تزايد .

وهؤلاء اللاجئون عانوا من الخسائر الاقتصادية، والتمزق الاجتماعي، والتشرد والجوع والفقر، وسوء التغذية، وعدم الاستقرار . إذ يعيش هؤلاء اللاجئون في معظم الحالات في مخيمات في مناطق الحدود، حيث تقسو الظروف المعيشية وتنتشر الاضطرابات الاجتماعية .

وفي بعض الحالات تصبح عودة هؤلاء الناس إلى مواطنهم الأصلية صعبة من الناحية الفعلية، فيواصلون العيش في بؤس لعدة عِقود .

والعجيب أننا حتى الآن، لا نجد تعريفاً مقبولاً دولياً لمن يُعّدُ لاجئاً .

وقد أضافت الأسلحة النووية إلى الحروب أبعاداً جديدة تماماً . وتمثل الأسلحة النووية زيادة هائلة في القوة التدميرية، ويقدّر عدد الرؤوس النووية في العالم بين

٣٧٠٠٠-٥٠٠٠٠ رأس ، يتفاوت إجمالي قوة تفجيرها من ١١٠٠٠-٢٠٠٠٠ ميجاطن أي ما يعادل ٨٤٦٠٠٠-١٥٤٠٠٠٠ قنبلة من نوع قنبلة هيروشيما .

وبالرغم من الإدانة الشاملة للأسلحة النووية فإن إنتاجها واختبارها مستمران ، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء ، مع تفاوت في القدرات والإمكانات . فبين عامي ١٩٤٥م و ١٩٩٠م ، كان العدد الإجمالي للتجارب النووية ١٨١٨ تجربة .

لقد أكدت عدة دراسات بشأن العلاقة بين سباق التسلح والتنمية حقيقةً وهي أن سباق التسلح والتنمية يتنافسان على موارد العالَم المحدودة . وبات من الواضح خلال العِقدين الماضيين أن الوسائل العسكرية لم تعد كافيه لتحقيق مزايا أمنية ملموسة ، ذلك أن أمن الدول يعتمد على الرفاهة الاقتصادية ، والعدالة الاجتماعية ، والاستقرار البيئي .

إنّ التدهور البيئـي يعـرّض الجوانـب الأساسية لأمـن الدول للخطر مـن خـلال تقويـض أنظمـة الدعـم الطبيعيـة، التي تتوقف عليها جميع الأنشطة البشرية .

والتدهـور والتلـوث البيئيـان لا يعرضـان أمـن البلـد الـذي يحدثـان فيه للخطـر فحسـب، بـل أيضـاً أمـن البلـدان الأخرى، قريبة كانت أو بعيدة .

وقـد أفضـى هـذا التفكـير إلى تطـور مفـاهيم جديـدة للأمن ، واشـتقت تعبـيرات جديـدة مثـل : تـوازن القـوى، والـردع، والتعـايش السـلمي، والأمـن الجمـاعي، والأمـن المشترك، للتأكيد على أنّ الأمن لا يشمل فحسب الجوانـب العسكرية، بل أيضاً جوانب سياسية واقتصادية واجتماعيـة وإنسانية وبيئية، فضلاً عن جوانب حقوق الإنسان .

ومـن المعلـوم أن الضغـط والـنزاع البيئـي هـو سـبب ونتيجـة للتوتـر السياسـي والـنزاع العسـكري في آن واحـد. فكثيراً ما حاربت الدول بغية تأكيد أو مقاومة السيطرة على المـواد الأوليـة، وإمـدادات الطاقـة والأرض وغيرهـا مـن الموارد البيئية الرئيسية .

ومن المرجح أن تزداد حدة النزاعات مع تزايد ندرة تلك الموارد واحتدام التنافس عليها . كما نشبت النزاعات بين بعض البلدان حول القضايا المتعلقة باستخدام أو تلوث موارد المياه المشتركة والأمطار الحمضية ، والتلوث البحري ، وتزايد الفيضانات وإدارة موارد المياه الجوفية .

ولذا اعتمدت معاهدات واتفاقيات عديدة بغية الحد من الآثار المدمرة للحروب ومنعها .

بيد أن الإنفاق العسكري المتصاعد يعني ضمناً إفتقاراً عاما إلى الإقناع بإبقاء حجم القوات والترسانات العسكرية عند حجم ثابت ، ناهيك عن تخفيضه.

وثمة تناقض آخر بين الطلب المتزايد على الموارد من أجل التنمية والمخصصات المتزايدة لتلك الموارد للأغراض العسكرية .

وبهذه المناسبة أستعرض فيما يلي بعضاً من المتناقضات الواقعة بين الأولويات العسكرية والاجتماعية والبيئية ومن ذلك .

١- أنفق برنامج الأمم المتحدة للبيئة وعلى مدى عشر سنوات ٤٥٠ مليون دولار، أي ما يعادل أقل من خمس ساعات من الإنفاق العسكري العالمي.

٢- بلغ إجمالي قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية السنوية المقدمة إلى البلدان النامية ٣٥ مليار دولار، أي ما يعادل ١٥ يوماً من الإنفاق العسكري العالمي.

٣- يمكن استخدام (٦-٧ ساعات من الإنفاق العسكري العالمي ٧٠٠ مليون دولار) للقضاء على الملاريا، ذلك المرض القاتل الذي يفتك بأرواح مليون طفل سنوياً.

٤- يعادل (يوم واحد من حرب الكويت ١٩٩١م ١٫٥ مليار دولا) برنامج عالمي، مدته خمسة أعوام لتحصين الأطفال ضد ستة أمراض قاتلة، والحيلولة دون وفاة مليون طفل سنويًّا.

إن إعادة توجيه الموارد من الاقتصاد العسكري إلى المدني هي عملية تحويل، لها أبعاد سياسية وتقنية واقتصادية. والتحويل أكثر من كونه مجرد نظرية.

إن وضع برنامج للتحويل مقداره ٤٠ مليار دولار يمكن أن يحقق كسباً صافياً أكثر من ٦٥٠٠٠٠ وظيفة ؛ ذلك لأن المبادلات بين الأولويات العسكرية، والاجتماعية، والبيئية يمكن أن تكون عميقة الأثر .

إن الاتفاقات الإقليمية لحماية البيئة البحرية، وبرامج البحار الإقليمية، والبرامج التعاونية للإدارة السليمة بيئياً للمياه الداخلية هي خطوات جيدة من أجل أمن بيئي عالمي.

ولذا، فممّا يتعين على المجتمع الدولي أن يستعرضه على وجه السرعة هو وضع المعاهدات الدولية المختلفة، المتعلقة بالبيئة في حالة السلم والحرب معاً في موضع التطبيق.

رؤية اقتصادية ثامنة:

الحواسيب والإنترنت

تقنيات اقتصادية

ولد الحاسب الآلي وترعرع بين أيدي القوات المسلحة، وحظي بالشعبية بين أيدي الاقتصاد الاستهلاكي وروّاده وأفراده. بيد أن قيمته الكبرى قد تثبت أنها ليست عسكرية أو تجارية.

يقول جون يونغ: طبقت أجهزة الحاسب أول ما طبقت على المسائل الرياضية المعقّدة، التي أراد العسكريون إيجاد الحلول المناسبة لها، مثل تفسير الإضطراب الذي تُوجده الانفجارات الذرية، أو التنبؤ بانطلاق قذائف المدفعية.

وفيما بعد وضعت تلك الأجهزة في العمل في المهام المدنية التي تنطوي على إدارة كميات من المعلومات مثل حساب جداول رواتب الشركات الكبرى، أو جدولة الإجابات الخاصة باستبيانات الإحصاءات .

وطوال ربع قرن ظل يُنظر لأجهزة الحاسوب كآلات غريبة لا يفهمها ولا يشغلها إلا العباقرة ،

ولكن أجهزة الحاسوب تغيرت، وتغير كذلك الدور الذي تلعبه، ولم تعد حكراً على فئة الفنيين، وبدأت في تحقيق أغراضها كأجهزة تنظيم في عصر تخمة المعلومات .

وفي المقابل ظهرت الإنترنت كوسيلة تسويق جديدة مليئة بالوعود المستقبلية . ومن الحكمة مراقبة خبرات وتجارب الآخرين في هذا المجال والتعلم منها، وكذلك ينبغي التعامل مع هذه الوسائط المعلوماتية بحذر .

فقد بدأت الإنترنت(Internet) في الستينات من القرن الماضي عندما قررت المؤسسة العسكرية الأمريكية أنها تحتاج إلى وسائل آمنة لتحريك معلوماتها عبر العالم، وأعدت سلسلة من الوصلات الحاسوبية تعرف بـ ARPA Net ،

جعلتها تستغني عن الإعتماد على طريق واحد لاستعلاماتها أو إستخباراتها، وسرعان ما رأى الأكاديميون إمكانيات الإنترنت لوصلهم واتصالهم ببعضهم البعض، وتبادل الأبحاث والأفكار. كذلك رَحَّبَ المتحمسون للحواسيب بالإمكانيات الهائلة للإنترنت لأسباب مشابهة. وهكذا بقيت الإنترنت مدة ٢٠ سنة معروفة ومستعملة من جانب ثلاث فئات : المؤسسة العسكرية الأمريكية، والمراكز الأكاديمية والأكاديميين، وهواة استعمال الحواسيب.

وفي الثمانينات بدأت شركات كبرى باستخدام الإنترنت، أما في التسعينات فبدأت الشركات التجارية والصناعية، من كل الأنواع والأحجام الإتصال بالإنترنت. وهكذا فإن عدداً من الشبكات الحاسوبية العاملة في تسعين بلد في العالَم اليوم هي التي تشكل الإنترنت، مع نمو متزايد وسريع في عدد الشبكات الجديدة التي تدخل إلى نطاق الإنترنت.

يقول بوب نورتون : حتى أوائل التسعينات كانت الإنترنت تستعمل أساساً من جانب الأكاديميين والمتحمسين

لاستعمال الحواسيب . أما اليوم فالاهتمام بالإنترنت متزايد على نطاق واسع ، خاصة بين قطاع رجال الأعمال والشركات التجارية مع مشروع الإنترنت ، بتقديم فرص أكبر وأعظم في مجال الاتصالات ، وجمع المعلومات ، والتسويق ، والصفقات التجارية .

الإنترنت ليست حاسوباً ضخماً يجلب كل الأشياء مع بعضها البعض إلى مكان واحد مركزي ، بل هي شبكة عالمية مكوّنة من منظمات ومؤسسات متنوعة ، تشمل الدوائر الحكومية ، والجامعات ، والشركات التجارية التي قررت السماح للآخرين بالاتصال بحواسيبها ومشاركتهم المعلومات .

ولا يوجد مالك حصري للإنترنت ، وأقرب ما يمكن أن يوصف بالهيئة الحاكمة للإنترنت هو العديد من المنظمات الطوعية مثل جمعية الإنترنت .

ويمكن تسويق أي شيء عبر الإنترنت بدءاً من الأزهار وصولاً إلى خدمات الشركات المهنية والبرمجيات الحاسوبية ، وبعض دعايات التسويق على الإنترنت متطورة حقاً ،

وبعضها الآخر تعوزه الخبرة والبراعة، لكنها تُعَدُّ كلُّها دعايات اختبارية وأفضلها تزوّدك بمعلومات مفيدة، إلى جانب دورها التسويقي.

ومن استراتيجيات التسويق على الإنترنت ما يلي:

١- قوائم السلع، وأصنافها، وأوصافها، وأسعارها.

٢- إعلانات عن المنتجات الجديدة، والأخبار الصحفية عنها.

٣- معلومات ترويجية عن مبيعات محددة وخاصة.

٤- عرض دراسات السوق، وأبحاث الزبائن.

٥- جمع المعلومات الخاصة بخدمة الزبائن.

لقد وجدت الشركات الأولى التي نظرت في إمكانيات التسويق على الإنترنت سوقاً عالميًّا واسعاً، وعملت عل حشو أعضاء المجموعات الإخبارية بالإعلانات والدعاية. لكن هذا الأسلوب لم يكن ملائماً لأن هذه الشركات تلقت الكثير من المكالمات الغاضبة والشكاوي مما أعاق عمل حواسيبها، واضطر بعض منها للتخلي عن الفكرة.

تقول كاثي سميث : إنّ أقلّ أشكال الدعاية على الإنترنت كلفة هي استهداف المجموعات، ولكن يجب استخدام هذه المقاربة بحذر خاصة أنها تتطلب وقتاً لتحديد المجموعات المستهدفة.

لقد واجه مجتمع الأعمال في البداية مشكلة هي أن للإنترنت ميثاقاً أخلاقياً، مما يجعلها شبكة من مجموعات خاصة، ذات مصالح واهتمامات مشتركة، تعمل وفقاً لمبدأ المساعدة المتبادلة دون كسب تجاري . وواجهت المحاولات الأولى لعالم التجارة ببيع السلع والخدمات على الإنترنت غضباً من مجتمع الإنترنت، حتى إنّ إحدى المؤسسات التجارية أبعدت في البداية عن الشبكة .

وقد أدركت المؤسسات التجارية إمكانيات الإنترنت في التسعينات، إذ تأتي اليوم ما نسبته ٧٠-٨٠٪ من الإشتراكات الجديدة في الإنترنت من هذه المؤسسات . وقد تزايد هذا الإهتمام بفعل نمو استخدام الإنترنت الذي تعزّز بفعل ثلاثة عناصر أساسية : إرتفاع مبيعات الحواسيب الشخصية، وتطور شبكة العرب العالمية، والترويج

للإنترنت عبر وسائل الإعلام . وأدرك مجتمع الأعمال وجود سوق جماعي يمكن الوصول إليه عبر الإنترنت .

لقد فتحت الإنترنت وسوف تظل تفتح طرقاً داخلية هائلة في حياتنا الشخصية ، وحياتنا العملية والعلمية .

ومن أجل تجلية هذا الجانب نطرح الأسئلة التالية المتعلقة بمستقبل الإنترنت .

١- هل تشجّع معظم الشركات الكبيرة إجراء الصفقات التجارية بواسطة الإتصالات البعيدة؟.

٢- هل ستتوفر مقاييس الأمن والأمان ، والتبادل النقدي الآمن عبر الإنترنت؟ .

٣- هل ستظهر سياسات حكومية خاصة بالإنترنت .

٤- هل يمكن الحصول مستقبلاً على كابلات اتصالات بعيدة فائقة السرعة والأداء والسعة ؟

٥- هل يمكن ضمان إجراء العمليات التجارية على الإنترنت بمستويات أداء مرتفعة ؟!

وعلى أية حال ينبغي الأخذ بعين الاعتبار التكاليف البيئية والإنسانية الخاصة بإنتاجها واستخدامها ، والتكاليف التي تُدفع من أجل حوسبة العالم تكاليف كبيرة . فقد أصبحت هذه الأجهزة المستهلك الرئيسي للكهرباء في الدول الصناعية .

إن صناعة أجهزة الحاسوب التي تنامت على وجه السرعة بحيث غدت واحدةً من أكبر الصناعات وأقواها في العالم، لها آثارها البيئية . وإذا كانت لهذه الآلات أن تساعدنا على إقامة المجتمع المستديم ، فإنه ينبغي التصدي لجميع هذه المشكلات البيئية .

إن أحد الأسباب التي أدت إلى الإهتمام بآثار أجهزة الحاسوب وإنتاجها هو أن كُلاً من تقنية الحاسوب والصناعة الحاسوبية قد تطورتا بمعدلات مذهلة . وتتركز أجهزة الحاسوب بكثافة في الدول الصناعية . وتقدر قيمة الصناعة الحاسوبية بما في ذلك البرامج بـ ٣٦٠ بليون دولار في العام في العالم .

ويختلف قطاع الحاسوب بصورة مميزة عن الصناعات التقليدية ؛ لأن صغر حجم منتجاته وقيمتها العالية تجعل شحنها أرخص عند نقلها مسافات بعيدة ؛ ولأن الاستعمال واسع الانتشار لأجهزة الحاسوب في الاتصالات الدولية أعطى الشركات المصنعة مرونة تحديد مواقع الإنتاج .

إنّ الحاسوب هو مدفع تقني طليق ، فهو جهاز له قدرات هائلة على تغيير الصحة البيئية والاقتصادية للأفضل أو للأسوأ . ومن الملاحظ أننا لا نفهم سوى القليل عن الأنظمة البيئية لكوكبنا أو عن ملايين أنواع الكائنات الحيّة التي تكوّن هذه الأنظمة .

إذ يقدم الحاسوب قُدرةً هائلة على جَمْعِ المعلومات وتخزينها وتنظيمها ، والتي يمكن أن تساعدنا على فهم البيئة العالمية من خلال المراقبة والنمذجة.

وأحد أشكال المراقبة الصناعية هو متابعة التلوث ، أي التعرف على المواد السامة التي يجري إطلاقها ، وفي أي الأماكن وبأي كميات ومِنْ قِبَلِ مَنْ.

بالإضافة لقدرة أجهزة الحاسوب على تقديم وسيلة فعالة لخزن المعلومات واسترجاعها، فإنها تستطيع تسريع عملية جمع هذه المعلومات وتيسيرها. إن مجموعة منوعة واسعة من البيانات الهامة بيئيًّا لا زالت قليلة. فقد جاء في دراسة أجراها معهد الموارد العالمية أنه لا توجد هناك مراقبة عالمية لتدفقات التلوث عبر حدود الدول، أو للاشعاعات فوق البنفسجية، أو المطر الحمضي.

إضافة إلى قدرات الحواسيب، فإنها تساعد على تصميم سلسلة واسعة من المنتجات، ذات الآثار البيئية المنخفضة. وتقدّم شبكات الحاسوب الموارد الهائلة، والمعلومات الشاملة الموثوقة، زهيدة الثمن مع توفرها في متناول يد المواطنين العاديين. وتسمح للناس بتمحيص مجموعات كبيرة من البيانات البيئية، بحثاً عن المعلومات التي يريدونها.

إن إنتاج الحواسيب ليس بالنظافة التي توحي بها المواقف المخضّرة. إذ تستخدم الصناعة الإلكترونية عدداً كبيراً من المواد السامة أو التي تعرض البيئة للخطر، والتي

يتسرب الكثير منها إلى مواقع العمل والبيئة . كما لم تقم أجهزة الحاسوب بالحدّ من الآثار البيئية لأولئك الذين يستخدمونها .

وقد صاحب الآثار البيئية لأجهزة الحاسوب آثار جسمانية على الذين يستعملونها . فآلاف الناس يعانون الآن من إلتهابات الرسغ . كما أن التحديق في شاشات الحاسوب ساعات طويلة يسبب مشاكل في الرؤيا . هذا إضافة للإصابات المرتبطة بقضاء ساعات طويلة أمام لوحة مفاتيح الحاسوب .

وختاماً ، أقول ، منذ البداية ، كان الإنسان ولا زال صانع أدوات ، وتكمن أهمية أي أداة لا في سحرها التقني بل في كيفية استخدامها .

رؤية اقتصادية تاسعة:

البشرية في مفترق الطرق

إن معظم شعوب الأرض تعاني من المشكلات والأزمات الطاحنة . ومن ثَمَّ فإن الحاجة ملحّة لفهم تلك المشكلات والأزمات، ومعالجة أسبابها وكبح آثارها، وحل معضلاتها، وتذليل عقباتها .

يقول روجر وولش : إنّ شعوب الأرض تعاني - في معظمها - من زيادة النسل، والفقر، والتلوث، وندرة الموارد، والصراع العسكري الهائل .

وعليه، فيمكن تحديد أهم المشكلات والأزمات التي تهدد الجنس البشري فيما يلي : الزيادة المستمرة لعدد السكان، والفقر، وأزمة الطعام وندرة الموارد والطاقة، وتلوث البيئة، والأسلحة النووية، والصراع العسكري الهائل .

فالزيادة المستمرة لعدد السكان في العالم تُعَدُّ مذهلة، ونستطيع وصفها بأنها "قنبلة" (BOMB) تهدد بقاء الجنس البشري . ويؤكد هذا ما جاء في بعض الإحصاءات من أنه، في عام ١٨٠٠م كان عدد السكان في العالم بليون نسمة وخلال أل ١٨٥ سنة الأخيرة إزداد عدد السكان حتى بلغ ٥ بليون نسمة، وخلال الثلاثين عاماً القادمة يتوقع زيادة عدد السكان بمقدار بليون نسمة أخرى، والمشكلة أن الزيادة السكانية في استمرار وازدياد .

إنّ ناقوس الأزمة السكانية يقرع بشدة في كل أنحاء العالم - على حد تعبير فرانكلين برل - محذراً من قرب إنفجار القنبلة السكانية .

وللأسف، فإن بعض الذين يقرعون الجرس يلومون الدول النامية على هذا التهديد السكاني، لفشل تلك الدول في تحقيق التوازن بين سكانها وحاجاتهم الأساسية .

خاصة وأنّ ٩٠٪ من الزيادة في أعداد السكان في الدول النامية، كما يتوقع أن يكون عدد السكان في هذه الدول عام ٢٠٠٥م قرابة ٥ بليون نسمة .

في الثمانينات من هذا القرن كان راسمو السياسات في حالة من عدم اليقين، من أن النمو السكاني أمر جيّد أم سيئ ؟ وهل له تأثير أصلاً ؟ وهل الإنفاق على برامج تنظيم الأسرة يؤدي إلى محاولات منظمّة لتقويم معلوماتنا بما في ذلك المعلومات الخاصة بمشروعات البنك الدولي؟.

فبينما كان الإقتصاديون يقلّلون من أهمية آثار النمو السكاني، كان علماء البيئة يدقون أجراس الخطر من تزايد السكان .

بل إنّ هناك من يلقي اللوم فيما يتعلق بالزيادة السكانية وبؤس البشرية على الدول المتقدمة، بسبب العبث الاستهلاكي والتلوث البيئي المهددين للمصادر الطبيعية في العالم .

يقول روجيه جارودي في هذا الصدد : لا يغرب عن بال أحد أن النعيم المادي الذي ترتع المجتمعات الغربية في بحبوحته مبني على بؤس سكان العالم الثالث .

ويقول جارودي - أيضاً - في معرض رده على بعض الغربيين المدعين بأنّ الزيادة في عدد السكان في العالم الفقير

هي سبب مشاكل الجوع والفقر ونقص الغذاء : من العار أن نسمع المؤتمر السكاني في (بوخارست) يقول فيما يتعلق بالسكان إنّ إنجاب أقل عدد ممكن من الأطفال يجنب العالم مشاكل الجوع، في الوقت الذي نعرف جيداً أنّ فلاحاً هندياً يستهلك أقل مما يستهلكه زميله الأمريكي في (كاليفورنيا) بـ ٤٠٠ مرة .

إذاً المسألة ليست في تحديد النسل كما طالب مؤتمر بوخارست ؛ لأن الداء قائم في أسلوب ونمط النمو الاقتصادي والموجود في الغرب، بل يكمن الدواء والحل في ضرورة تغيير تصرفات وأهداف العالم الغربي .

ولأن الكثير من أعباء النمو السكاني على البيئة يتحملها العالم كله، فإن الدوافع المحلية للتحكم في النمو السكاني تكون ضعيفة .

ومن ثَمَّ فلابد من التعاون الدولي، ولا بد من فهم أفضل للعلاقة ما بين السكان والبيئة في السنوات القادمة .

أما التهديد الثاني للجنس البشري فهو الفقر والجوع، ذلك لأن الانفجار السكاني يعمق الهوّة الموجودة فعلاً بين الغني والفقير، بين الشمال والجنوب .

ويمكن أن ندرك حجم المشكلة من خلال نقص الطعام في العالم، حيث يوجد أكثر من ٥ر٢ بليون شخص يعيشون في مجتمعات متوسط دخل الفرد فيها أقل من ٥٠٠ دولا في السنة .

ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة فإن هناك ما يقرب من ٣ر١ مليار إنسان في العالم النامي يعيشون في فقر .

فإذا أضفنا إلى هؤلاء الأشخاص الذين يعيشون على حافة الفقر المدقع، فإن عدد فقراء العالم يمكن أن يصل إلى قرابة مليارين من البشر .

وللأسف، فإن النمو الاقتصادي لم يتساقط على الفقراء - كما زعم الاقتصاديون - من أعلى، بل إنّ الفقراء من الناحية العلمية، منفيون خارج نطاق التنمية .

وقد ذكرت بعض الإحصاءات أنّ أمراض سوء التغذية منتشرة في بلاد عديدة، وأنّ ٣٠٠ مليون طفل في

الدول النامية وفي عام واحد واجه أكثر من ثلثيهم الأمراض المعوقة بسبب نقص التغذية .

والإفتقار للسكن الملائم شكل من أشكال الفقر . حيث يوجد في العالم أكثر من ٨٠٠ مليون شخص لا يجدون سكناً مناسباً أو حتى مكاناً يأويهم .

ويضاف إلى ذلك عدد المعرضين للإصابة بالعمى بسبب الفقر ، الذين يزيدون عن عشرة ملايين شخص .

إنّ الفقر يزيد من الأمراض ويقلل من العناية الصحية ، ويعمل على زيادة معدل الوفيات بين الأطفال ، كما تقلل من فُرص التعليم والرعاية الإجتماعية .

إنّ الفقر يتضمن المرض ، والمرض يعني عدم القدرة على العمل للتغلب على الفقر ، إنّ تلك الدائرة المفرّغة سوف يزيد حجمها إن لم نواجهها بشكل حاسم .

ومن ثم ، فإن هيئات ومنظمات الغذاء في العالم - وحسب إحصاءاتها ودراساتها - تتفق بشكل عام على أنّ الفقر هو السبب الرئيسي للجوع في العالم . وأنه إذا ما صنعت الخيارات السياسية الملائمة ، فيمكن للعالم أن

ينتصر على أسوأ مظاهر الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٠٥م.

يقول جون فريدمان : إن فشل السياسات الاقتصادية خلال السنوات الثلاثين الماضية في معالجة محنة فقراء العالم تدعونا إلى أن نعيد التفكير أولاً في تعريف الفقر وتأثيره، وتدعونا ثانياً إلى البحث عن الحلول الممكنة.

وتقول سوزان جورج : إنّ هذا الجوع في عالم تسكنه الوفرة والبحبوحة ليس بسبب وجود ركاب زائدين عن الحد على وجه الأرض، ولا بسبب رداءة الطقس أو التقلبات المناخية، وإنما ذلك لأن الغذاء تحت مراقبة الأغنياء؛ لذا يعاني الفقراء وحدهم من الجوع.

ويقول جوزيف كولينز : ليس الجوع في أي دولة من دول العالم مشكلة مستحيلة الحل، حتى تلك الدول التي تعتبر مكتظة بالسكان إلى حد كبير، لديها الإمكانات الضرورية لتحرير نفسها من عبء الجوع.

إن وجود هذه الهوة السحيقة في الإنفاق والاستهلاك بين الدول المتقدمة والمتخلفة جعلت الدول الغنية تزداد غنىً، والدول الفقيرة تزداد فقراً.

خاصة إذا علمنا أن بلداً مثل أمريكا تضم ٦٪ فقط من سكان العالم تستهلك ٤٠٪ من موارد العالم.

وقد أشار إلى شيء من هذه الحقيقة علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين قال: إن الله سبحانه فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء فما جاع فقير إلا بما منع غني، والله تعالى سائلهم عن ذلك.

إنّ الأمم المتطورة والنامية على حد سواء ينبغي أن تتقاسم مسؤولية مواجهة الجوع والفقر.

والمشكلة الثالثة مشكلة الطعام، ذلك أن سوء التغذية والموت جوعاً من أخطر نتائج الفقر.

حيث تشير الإحصاءات إلى معدل من يموت كل سنة بسبب سوء التغذية في العالم بما يتراوح بين ١٥-٢٠ مليون شخص، وتتوقع منظمة الأغذية أن يقفز هذا الرقم إلى ١ر٣ بليون شخص.

وللأسف، فإن حكومات معظم الدول الإسلامية تتحمل في ميزانياتها نسبة كبيرة من الدخل الوطني لاستيراد الطعام من الخارج .

فقد نقلت الأخبار أن مصر تستورد الطعام بما قيمته ثمانية ملايين دولار في اليوم الواحد .

ونقلت الأخبار أيضاً أن أندونيسيا اضطرت إلى استيراد مليونين ونصف من الأطنان أرزاً في عام واحد فقط نتيجة سوء موسم الحصاد .

ومن المعلوم أنّ البلاد العربية تنفق حالياً أكثر من ٢٠٠ ألف مليون دولار سنوياً على استيراد الغذاء .

تقول سوزان جورج : إذا كانت الحلول التقنية كالثورة الخضراء، ونقل التقنية، ومراقبة السكان لا تستطيع حل مشكلة الطعام . وإذا كانت المساعدات الغذائية تستخدم لممارسة إشراف حكومات العالم الثالث. وإذا كانت الشركات الزراعية الغذائية المتعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية لا تستطيع أن تجلب للبشرية عهداً من الرخاء . فما العمل ؟! .

إنّ على بلدان العالم الثالث أن تزيد من انتاجها داخل حدودها الخاصة، وينبغي عليها أن تعتمد على قواها الذاتية بدلاً من الاعتماد على المعونة الغربية، إنّ كل تقدم نحو القضاء على الجوع وأزمة الطعام ينبغي أن يمر بتغيير اجتماعي .

ومن المؤسف حقاً ألاّ يكون هناك إكتفاء ذاتي حتى الآن في المواد الغذائية الأساسية في أية دولة مسلمة، رغم غنى بعضها، والإمكانات الزراعية الضخمة لدى بعضها الآخر .

فالدول التي تستهلك القمح أو الأرز كمادة أساسية في الغذاء والطعام تستورده من الخارج .

بيد أن حكومة المملكة العربية السعودية قد خطت في مجال الإنتاج الزراعي والإكتفاء الذاتي في القمح خطوات إيجابية، مما دعى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن تسجل تقديرها للإنجاز الذي حققته المملكة في هذا المجال، مما يُشكّل مثالاً ناجحاً للتنمية الزراعية ينبغي أن تحتذي به البلدان النامية .

ومشكلة الطاقة وندرة الموارد مشكلة رابعة من المشكلات والأزمات التي تواجه البشرية في العالم . فإذا كانَ الفقر يتفشى في ثلث العالم تقريباً فإنّ معظم الأسر في الدول المتقدمة تعاني عجزاً في الطاقة وندرة في الموارد .

يقول أرباتوف : إن الموارد الطبيعية التي يستخدمها الإنسان تتجلى الآن بوضوح بمثابة موارد مترابطة فيما بينها تؤلف المحيط الحيوي . ولذلك فإن استثمار أحد أنواع الموارد يؤثر على حالة موارد أخرى ، وإنّ احتمال استبدال أحدها بآخر يغير تغييراً جوهرياً تصورنا عن مدى توفّر هذه الأنواع.

وللأسف ، فإن الإنسان اليوم يعاني من النقص في وسائل الطاقة وندرة الموارد المتجددة ومن النقص في الأخشاب ، حيث إن ثلثي سكان العالم يستعملون الخشب لأغراض الطبخ .

كما أن الضغط السكاني ضحّى بالغابات من أجل المراعي في كل قارة ، هذا إلى جانب تأثير الفيضانات المدمرة ، والتعرية ، وتقلبات الطقس على الغطاء النباتي ،

إلى جانب نقص البراري والغابات والأراضي البكر التي تولد الرطوبة.

يقول أميروف : ومن بين المسائل ذات الأهمية العالمية ويحتل مكاناً مُهِمًّا تأمين البشرية بالموارد الطبيعية، وكذلك استخدامها بصورة رشيدة؛ لأن الموارد الطبيعية تعتبر المصدر الرئيسي للمواد والطاقة .

إن الرأي العام العالمي، وفي ظل خاصية التقدم العلمي والتقني والاجتماعي مطالب بضرورة إيجاد حل لمشكلة توفير الطاقة وأزمة ندرة الموارد الطبيعية .

وتلوث البيئية واستنزاف مقوماتها الأساسية مشكلة خامسة تهدد بقاء الجنس البشري . فقد جاء في تقريرٍ لأكاديمية العلوم الوطنية الأمريكية " لقد حلّ الوقت الذي لا يجوز فيه للإنسان أن يمضي في استعمال الأرض والبحر والهواء كأنها سلة قمامة .

وللأسف، فإن آثار التلوث البيئي واسعة لا تنحصر في مكان واحد، بل تمتد إلى آخرين سواء كانوا أفراداً أو مجتمعاً أو دُولاً أو العالم بأسره . فالإنسان لا يلوث هواءه الخاص

به، أو مياهه، أو تربته، وإنما أيضاً هواء ومياه وتربة الآخرين.

وقديماً قال ابن خلدون - رحمه الله - في مقدمته المشهورة: إنّ الهواء إذا كان راكداً خبيثاً، أو مجاوراً للمياه الفاسدة، أو لمنافع متعفنة، أو لمروج خبيثة أسرع إليه العفن من مجاورتها، فأسرع المرض للإنسان والحيوان الكائن فيه.

يقول ماكفارلين برنيت : ثمة ثلاثة لا مناص منها : خفض الحرب إلى أدنى حد مستطاع، وإقرار سكان الأرض على مستوى مقبول، ومنع التدمير المطّرد لموارد الأرض التي لا تعوض.

إن التقنية المعاصرة أدت ولا تزال إلى تلوث هائل لمختلف بيئات الأرض، تلوثاً كيميائيًّا، وحراريًّا، وإشعاعيًّا عن طريق ما قذفته المصانع وأجهزة التقنيات الحديثة من كميات هائلة من الإشعاع، والحرارة، والغازات، والنفايات السامة والصلبة إلى الهواء، وإلى مياه الأنهار، والبحيرات، والبحار، وتربة الأرض.

إن المشكلات البيئية تبرز من ثنايا المشكلات المتعلقة بالموارد الطبيعية، وليس في هذا غرابة؛ لأن البيئة مجموعة من الموارد.

ومن ثَمَّ فإنّ معالجة المشكلات البيئية ينبغي أولاً أن تبدأ بتحديد الأهداف المتوخاة، إذ ليس من السهل تقويم المنافع المصاحبة لإجراءات حماية البيئة بالمقياس المادي.

لذلك فإن الموازنة بين المنافع والتكاليف تظل غير مقنعة لمن يقيسون كل شيء بقيمته النقدية.

فالمشكلات البيئية مرتبطة بسلامة ما يحيط بنا في البر والبحر والجو، وقد يختلط في هذا ما هو فطري، وما كان للإنسان يد في تهيئته.

لذا ينبغي، على السياسة الاقتصادية أن تركّز مستقبلاً على إنهاء الإهدار أو التبذير، والحفاظ على مصادر الثروة، وعلى إحداث تغيير في عادات الاستهلاك، وعلى حماية الجو والمحيطات من التلوث

ويُعدُّ الشبح النووي والصراع العسكري أحد التهديدات التي تواجه الجنس البشري، فإذا كان الإنسان في

الغرب لا يعاني من زيادة النسل، والفقر والجوع، وأزمة الطعام وسوء التغذية، وندرة الطاقة والموارد الطبيعية، إلا أنه يواجه مشكله الأسلحة النووية .

ومع سرعة انتشارها فإنّ المعاناة لا تقتصر على أفراد وشعوب تلك المجتمعات، بل إنّ خطورتها ستمتد لتهدّد الحضارة الإنسانية بصفة عامة .

وقد سجل فيلي برانت في كتابه "التسلح الدولي والجوع في العالم" أنّ العالم ينفق اليوم على التسلح أكثر من ٣ مليار دولار يومياً . كانت كفيلة بالقضاء على مشكلات الجهل والمرض والفقر في العالم .

وللأسف فإن أكثر من ٥٠ مليار دولار تكرس سنوياً للبحوث العسكرية . حتى أصبح على ظهر الكرة الأرضية خمسون ألف قنبلة نووية، ومائتان وتسعة وسبعون مفاعلاً ذرياً .

ويكفي أن نعلن أن دولتين فقط في العالم هما أمريكا وروسيا تمتلكان من القنابل أكثر مما يكفي لإفناء كل أثر للحياة على الأرض خمساً وعشرين مرة .

وهذا ما جعل جوش موش يقول : لقد أنفقنا في سبيل جنون البشر المسمى سباق التسلح مبالغ خيالية، حرمت البشرية في المقابل من موارد ضخمة مالية وبشرية، كان بالإمكان توجيهها لإسعاد البشرية ورفاهيتها .

إن الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء مدعوة بضرورة تسجيل استمرارية خفض الأسلحة، ونزع السلاح، وتدمير المخزون النووي، وإفشاء السلام.

إنّ العالم المعاصر يواجه مشكلات متعددة ومختلفة باختلاف طبيعة المجتمعات ودرجة تطورها فمن مشكلات التخلف المتعددة الوجوه في بلدان العالم الثالث (الفقر، الجوع، المرض، التلوث، سوء التغذية، التصحر، التزايد السكاني ...)، إلى جانب المشكلات الناشئة عن التوسع الصناعي والتقني في الدول المتقدمة (أخطار طبقة الأوزون، والشبح النووي، وتدهور الأمن والسّلم ...)، يقف العالم بأسره أمام عدد من الأخطار التي ينبغي مواجهتها في الوقت المناسب .

وقد يكون من المفيد، ونحن على عتبة الإنتقال من بلدان نامية إلى بلدان متطوّرة أن نفكر في مجموعة هذه المشكلات لنستفيد من تجارب الآخرين، ونسهم في الجهد العالمي الهادف، لتوفير حياة إنسانية كريمة لأفراد المجتمع.

ومن ثَمَّ، فإن معالجة تلك المشكلات والأزمات التي تواجه الجنس البشري في العالم لا تتطلب فقط مجرد إطعام الجوعى، أو تخفيض المخزون الاستراتيجي للأسلحة النووية وحماية البيئة من التلوث، وتنمية موارد متجددة وطاقات مساندة.

إنّ مستقبلنا ومستقبل أبنائنا رهن بما نقدمه، وعلينا أن ندرك أن أنظمتنا الاجتماعية وحدها غير قادرة على حل تلك المشكلات والتصدي لتلك الأزمات.

بيد أنّ تطوير علم نفس خاص يهتم بالمشكلات العالمية التي تواجه البشرية في العالم، يتخصص في تفسير أسبابها النفسية وتحديد الصعوبات العامة، وكذا تعديل طرق إدراك المشكلات العالمية، وتزويد أفراد المجتمع

بالأفكار التي تسهم في تخفيف معاناتهم، يُعدُّ ذلك في هذا العصر مطلباً حضاريًّا وإنسانيًّا .

كذلك لابدّ بالإضافة إلى ما سبق عرضه من معالجات وحلول ووسائل للتصدي، من الجهود المشتركة الفردية والمجتمعية، الوطنية، والإقليمية، والدولية، وعلى مختلف الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والسكانية، والعسكرية لتأمين سلام عالمي قوي وراسخ، يضفي على البشرية جمعاء السلام والأمان والرفاهية .



فهرس الموضوعات

ثبت بأهم المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم وعلومه.
٢- السُنة النبوية وشروحها.
٣- ثقافة المسلم - دراسة منهجية براجية - عبد الحميد بوزوينة.
٤- رمضان والصيام دروس وأحكام - زيد الرماني.
٥- بستان الواعظين - ابن الجوزي.
٦- بستان رمضان - زيد الرماني.
٧- البحر المحيط - أبو حيان.
٨- الحج والحجاج أمواج وأثباج - زيد الرماني.
٩- الصحافة رسالة واستعداد - خليل صابات.
١٠- الواقع الاستهلاكي للعالم الإسلامي - زيد الرماني.
١١- الإعلام الإسلامي - إبراهيم إسماعيل.
١٢- عقد المضاربة في الفقه والمصارف - زيد الرماني.

١٣- العالم في خطر - علي أورفلي.

١٤- اقتصاد السلم والحرب - زيد الرماني.

١٥- الاقتصاد العالمي في أزمة - نايجل هاريس.

١٦- اللغة الاقتصادية المعاصرة - زيد الرماني.

١٧- الحرب والمجتمع - غاستون بوتول.

١٨- النوافذ الاقتصادية - زيد الرماني.

١٩- النشاط التجاري عبر الإنترنت - بوب نورتون.

٢٠- اقتصاد المعلوماتية - زيد الرماني.

٢١- المعلوماتية بعد الإنترنت - بيل جيتس.

٢٢- كيف يموت النصف الآخر من العالم - سوزان جورج.

٢٣- اقتصاد الجوع - زيد الرماني.

للقاريء رأيه

● كان الجاحظ يقول: (إن كل من التقط كتاباً جامعاً وباباً من أمهات العلم مجموعاً كان له غنمه وعلى مؤلفه غرمه، وكان له نفعه وعلى صاحبه كدره، مع تعرضه لاعتراض المنافسين، ومع عرضه عقله المكدود على العقول الفارغة، ومعانيه على الجهابذة، وتحكيمه فيه المتأولين والحسدة..).

● ويقول الحموي : (المتصفح لكتاب أبصر بمواضع الخلل من مبتدىء تأليفه...).

لهذا كله يأمل الباحث تزويده بالملوحظات والآراء ليستفيد منها في بحوثه المستقبلية.

د. زيد بن محمد الرماني
ص.ب ٣٣٦٦٢
الرياض ١١٤٥٨
المملكة العربية السعودية

وكلاء التوزيع

في كافة أنحاء المملكة

مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان

ص.ب ١٤٠٥ الرياض١١٤٣١

هاتف ٤٠٢٢٥٦٤ فاكس ٤٠٢٣٠٧٦

في قطر

مكتبة ابن القيم ت: ٤٨٦٣٥٣٣ / ٤٨٧٣٥٣٣

في اليمن

دار القدس هاتف: ٢٠٦٤٦٧

في البحرين

مؤسسة الأيام للصحافة ت: ٧٢٥١١١ (المنامة)

في لبنان

مؤسسة الريان ت ٠١/٧٠٥٩٢٠ – ف: ٠١/٦٥٥٣٨٣ – ج٠٠٩٦١٣٢٠٧٤٨٨

البريد الإلكتروني: ALRaYAN@cyberia.net.lb

في مصر

مكتب دار طويق ـ القاهرة ت: ٤٥٩٤٦٧٩ محمول: ٠١٢٢٩٦٤٨٣٦

في السودان

مكتب دار طويق ـ الخرطوم ـ السوق العربي: ت: ٧٩٠١٣٤

في الكويت لدى المكتبات التالية

الإمام الذهبي ت: ٢٦٥٧٨٠٦ دار طيبة ت: ٩٦٣٥٥٣٢

شركة المجموعة الكويتية ٢٤٠٥٣٢١ المنار الإسلامية ت: ٢٦١٥٠٤٥

في الإمارات لدى المكتبات التالية

دبي للتوزيع ت: ٢١١٩٤٩ المروج للإنتاج الفني ت: ٣٣٣٩٩٩٨

مركز مكة للكتاب والشريط الإسلامي الشارقة ت: ٠٥٠٦٣٢٢٨٨٢